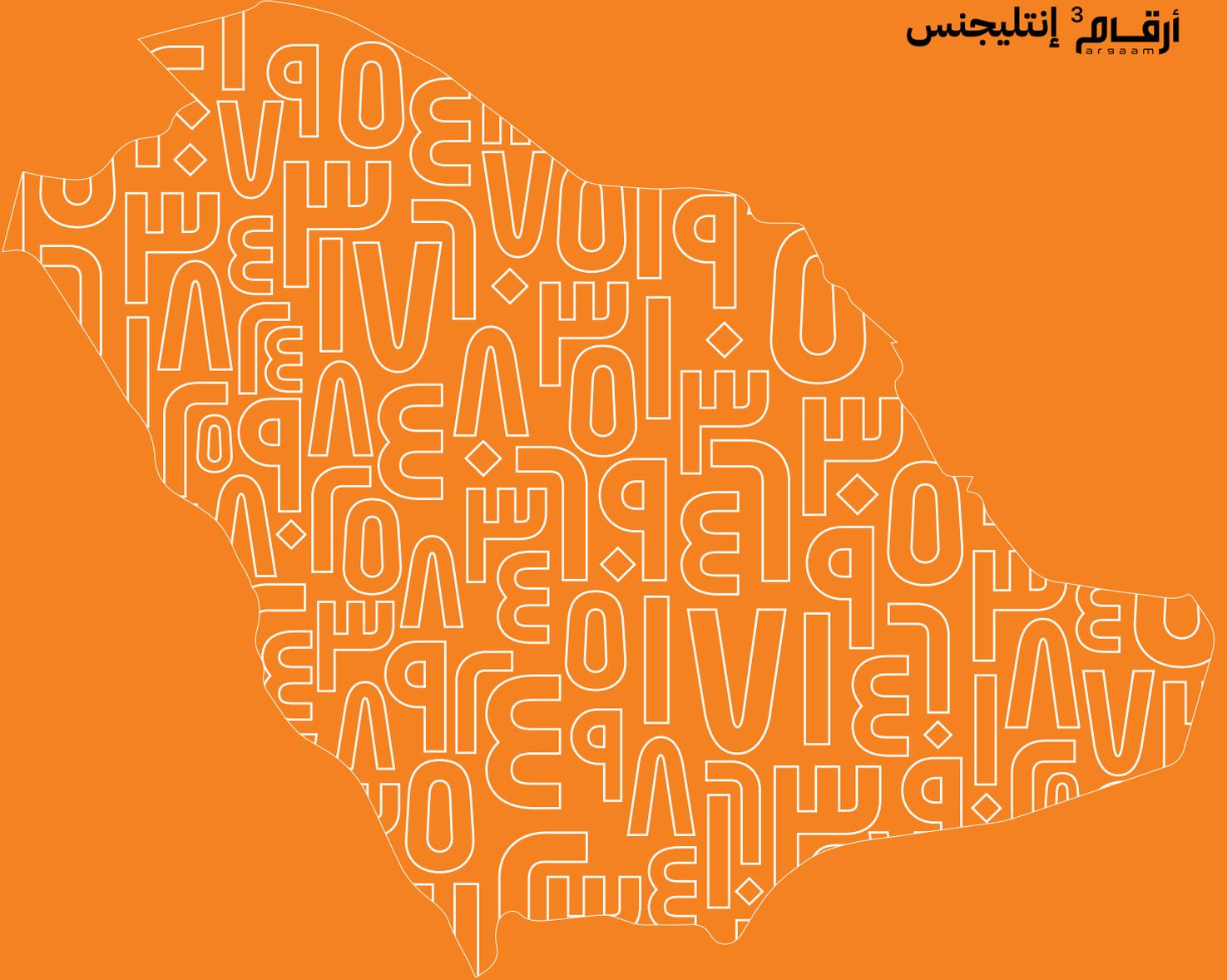


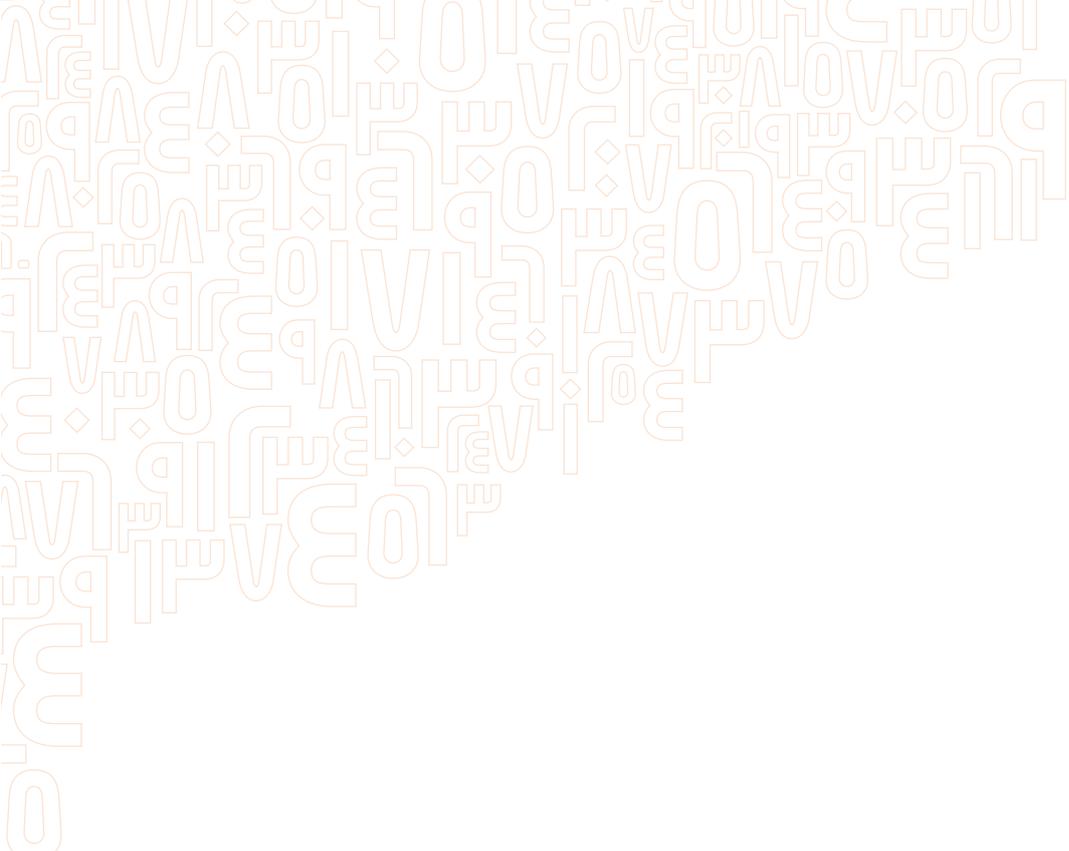
الاقتصاد السعودي

# التقرير الربعي الثاني

لعام 2025

أرقام<sup>3</sup> إنتليجنس  
argaam





## المحتوى

01

02

الفصل الأول

# ملخص تنفيذي

## ملخص تنفيذي

نقطة مئوية منذ عام 2016.

أكد أداء الاقتصاد الحقيقي في الربع الثاني من 2025 على نجاح استراتيجية النمو متعدد المحركات لرؤية 2030، وذلك من خلال التوسع المتزامن عبر قطاعات الطلب المحلي والإنتاج الصناعي والخدمات.

وقد بلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي 370.6 مليار ريال بنمو سنوي 6.8%، مدعوماً بالتحول المتسارع في قطاع التجارة الرقمية، حيث تمثل التجارة الإلكترونية الآن 20% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي. كما حققت المملكة نسبة 94% في اعتماد المدفوعات اللاتلامسية، مما يرسخ مكانتها كمركز عالمي رائد في التحول نحو الاقتصاد غير النقدي.

على الجانب الآخر، أظهر الإنتاج الصناعي مرونة استراتيجية رغم تقلبات السوق مع تعافي قطاع الصناعات التحويلية ليحقق نمواً سنوياً بنسبة 11.1% في يونيو، مدفوعاً بارتفاع إنتاج البتروكيماويات بنسبة 18.7% سنوياً والمنتجات النفطية المكررة بنسبة 15.3% سنوياً. أما قطاع التشييد والبناء فواصل زخمه مع ارتفاع مبيعات الأسمت المحلية بنسبة 13% في يونيو 2025، مدعوماً بميزانية البنية التحتية الضخمة البالغة 1.3 تريليون ريال ومشروعات المملكة العملاقة.

كما عكست مؤشرات مديري المشتريات تعافي ثقة قطاع الأعمال من أدنى مستوى لها في ثمانية أشهر عند 55.6 نقطة في أبريل، لترتفع إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر عند 57.2 نقطة في يونيو. وقفز معدل النمو في قطاع التوظيف إلى أعلى مستوى له منذ مايو 2011، حيث تؤكد وتيرة التوظيف الاستثنائية على ثقة القطاع الخاص

أظهر الاقتصاد السعودي قدرة لافتة على الصمود وزخماً متواصلًا في مسار التحول خلال الربع الثاني من عام 2025، محققاً نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 3.9% سنوياً.

وقد سجلت المملكة العربية السعودية إنجازاً تاريخياً بوصول إيراداتها غير النفطية إلى 49.7% من إجمالي الدخل الحكومي، أي ما يعادل تقريباً إيراداتها النفطية للمرة الأولى في تاريخها الاقتصادي الحديث.

يُعد هذا الإنجاز البارز تأكيداً على نجاعة استراتيجية التنويع الاقتصادي ضمن "رؤية 2030"، وذلك رغم استمرار الضغوطات المالية الكبيرة التي فرضها تراجع أسعار النفط، حيث بلغ متوسطها 66.7 دولار للبرميل، مقارنةً بسعر التعادل المالي البالغ 90.94 دولار للبرميل (على الرغم من أن ذلك يمثل تحسناً عن مستوى 98.4 دولار للبرميل في عام 2024).

تُظهر نتائج هذا الربع إصلاحاً اقتصادياً استراتيجياً، وليس مجرد نمو متسارع. ففي حين ساهم تعافي القطاع النفطي بنمو سنوي بلغ 3.8% بعد انكماشه خلال الربع الأول، إلا أن الاقتصاد غير النفطي حافظ على وتيرة توسع قوية بواقع 4.7% سنوياً، ما يبرهن على مرونة هيكلية مستقلة عن تقلبات أسواق السلع الأساسية.

كما حقق الاقتصاد السعودي إنجازات غير مسبوقة في سوق العمل، حيث تراجع معدل البطالة الإجمالي (للسعوديين وغير السعوديين) إلى 2.8%، محققاً أدنى مستوى تاريخي له منذ بدء تسجيل البيانات في عام 1999. وفي الوقت نفسه، وصلت مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى 36.3%، ما يمثل زيادة تحويلية بنحو 19

كما دعم نمو العروض النقدي بمعدل 7.6% سنوياً في يونيو 2025 توسع النشاط الاقتصادي، في حين وفر إجمالي احتياطات الأصول لدى البنك المركزي السعودي البالغة 1.72 تريليون ريال (حوالي 458.7 مليار دولار) في نفس الشهر احتياطات خارجية استثنائية.

وأظهرت أسواق رأس المال مرونة ملحوظة، حيث حافظ مؤشر "تاسي" (TASI) على مستوى يفوق 11 ألف نقطة في نهاية الربع الثاني من 2025، على الرغم من التقلبات العالية. بينما وصلت حيازات المستثمرين الأجانب المؤهلين إلى مستويات قياسية بلغت 330.33 مليار ريال بنهاية يوليو 2025.

بينما تصدرت الكيانات المصرفية السعودية أسواق أدوات الدين في دول مجلس التعاون الخليجي، بإصدارات بلغت 47.93 مليار دولار خلال النصف الأول من 2025، ما يعكس استمرار ثقة السوق في أدوات الدين السعودية رغم التحديات الإقليمية.

وفي جانب الأسعار، ظلّت إدارة التضخم فعّالة مع استقرار معدّل الأسعار الاستهلاكية عند 2.3% على أساس سنوي في يونيو، وهو مستوى يتماشى مع الأهداف المقررة للسياسة النقدية، رغم ضغوط قطاع الإسكان الذي سجل نمواً بنحو 6.5% سنوياً.

على الصعيد المالي، تصاعدت الضغوط مع بلوغ العجز في الميزانية 34.5 مليار ريال خلال الربع الثاني من 2025، مقارنة بقرابة 15.3 مليار ريال في الربع الثاني من 2024، متأثراً بانخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 28.7% سنوياً إلى 151.7 مليار ريال نتيجة استمرار تراجع أسعار النفط. وبلغ العجز التراكمي للنصف الأول من 2025 نحو 93.2 مليار ريال، مقترّباً من التقديرات السنوية الكاملة للعام بواقع 101 مليار ريال، ما يشير إلى ضغوط تتجاوز الافتراضات التخطيطية الأولية.

في استمرار الطلب، مما يسهم في تحقيق مستويات بطالة قياسية. (أي نسبة تتجاوز 50 نقطة تدل على نمو القطاع).

في نفس السياق، حقق القطاع المالي السعودي أداءً قياسيًّا مع الحفاظ على استقرار استثنائي، حيث بلغت أرباح القطاع المصرفي 23 مليار ريال في الربع الثاني، بمعدل نمو سنوي تجاوز 18%. وبالمثل، ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي إلى 3.18 ريال، بمعدل نمو سنوي تجاوز 15.7%، مدفوعاً بنمو معدل الإقراض للشركات بنسبة 21.7%، مقارنة بنمو سنوي أكثر اعتدالاً للإقراض الشخصي بنسبة تخطت 10%.

وظلت جودة الأصول ممتازة، حيث بلغت معدلات القروض المتعثرة 1.24% فقط، وهي من بين الأدنى عالمياً، بينما بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.3%، ما يوفر احتياطات كبيرة لاستكمال التوسع المستقبلي في تطوير القطاعات الاستراتيجية وفق رؤية 2030.

ومع تجاوز معدل القروض إلى الودائع 106% خلال الربع الأول من 2025، برزت تحديات إدارة السيولة، حيث تعني هذه النسبة أن البنوك قدمت أموالاً أكثر مما لديها من ودايع العملاء. بالتالي، قد تواجه البنوك صعوبات في إدارة تدفقاتها النقدية. الأمر الذي دفع البنوك للجوء إلى أسواق المال بصورة متزايدة، وإصدار السندات لتأمين مصادر تمويل إضافية ومتنوعة.

من جانبه، اعتمد البنك المركزي السعودي (SAMA) سياسة نقدية مستقرة، حيث أبقى معدل الفائدة الضمني في اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو)، والذي يُستخدم في أسواق المال لضبط السيولة النقدية، عند 5% طيلة الربع الثاني. وقد وفر هذا المعدل نقطة مرجعية مستقرة يمكن التنبؤ بها، مما ساعد في توجيه توقعات وقرارات الشركات والمستثمرين والمستهلكين على حدٍ سواء.

للمملكة في الحفاظ على مكانتها في سوق النفط بالتزامن مع تسريع التحول الاقتصادي.

وصل زخم الصادرات غير النفطية إلى مستويات استثنائية بنمو سنوي بلغ 22.1% في يونيو، مما عوّض بشكل كبير تراجع الصادرات النفطية بنسبة 2.5% سنوياً، وبرهن على أن مكاسب التنويع قد حققت حجماً كافياً لتوفير مرونة معقولة في مواجهة تقلبات أسواق السلع. بينما انخفضت حصة النفط من إجمالي الصادرات من 74.7% خلال الربع الثاني من 2024 إلى 67.9% في الربع الثاني من 2025، ما يمثل بالفعل تحولاً هيكلياً كبيراً.

وقد كشف تحليل الصادرات بحسب القطاع عن نضج صناعي، حيث حققت الآلات والمعدات الكهربائية 21.7% من الصادرات غير النفطية بمعدل نمو سنوي بلغ 120.8% في يونيو 2025، فيما حافظت المنتجات الكيماوية على ريادتها بنسبة 23% من الصادرات غير النفطية في الشهر نفسه. يعزز هذا التحول مكانة المملكة كقوة صناعية ناشئة قادرة على المنافسة عالمياً في قطاعات التصنيع ذات القيمة العالية.

أخيراً، أظهر أداء ميزان الحساب الجاري تعافياً ملحوظاً من عجز بلغ 7.4 مليار دولار في الربع الرابع من 2024 إلى فائض بلغ 1.51 مليار دولار في الربع الأول من 2025، مدفوعاً بتحقيق قطاع الخدمات السياحية لأداء غير مسبوق، حيث بلغ إنفاق السائحين الدوليين 49.4 مليار ريال بمعدل نمو تخطى 9.7% سنوياً. كما حققت المملكة مستوى عالمياً لافتاً في نمو إيرادات السياحة، بزيادة بلغت 102% مقارنةً بمستويات عام 2019.

غير أن مخاطر التركيز الجغرافي ظهرت بوضوح مع استحواذ الصين على 15.5% من الصادرات و27.9% من الواردات في يونيو 2025، ما يبرز هشاشة محتملة في مواجهة أي تباطؤ اقتصادي لدى أكبر شريك تجاري للمملكة.

مع ذلك، تراجع إجمالي الإنفاق بنسبة 8.9% سنوياً في الربع الثاني من 2025 مع الحفاظ على الاستثمارات الاستراتيجية في رؤية 2030. وعاود الإنفاق الرأسمالي الارتفاع بنسبة 43.5% سنوياً ليصل إلى 39.9 مليار ريال في الربع الثاني من 2025، مما يعكس الأولوية الممنوحة للاستثمارات الإنتاجية رغم القيود المفروضة على الإنفاق الإجمالي.

أيضاً، ظل مسار الدين العام في نطاق آمن عند 1.39 تريليون ريال، بنسبة 29.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل بكثير من العتبات الاحترازية الدولية. ويعمل المزيج المتوازن من الدين بين المحلي (62.8%) والخارجي (37.2%) على تنويع مصادر التمويل مع دعم تطوير أسواق رأس المال المحلية.

كما وفر إجمالي الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي السعودي، البالغ 458.7 مليار دولار تقريباً في يونيو 2025، احتياطيات مالية ضخمة في نهاية الربع الثاني من العام وأبقى على مرونة السياسة المالية.

وأكد تقييم صندوق النقد الدولي أنه "لا حاجة لمزيد من إجراءات خفض الإنفاق"، بما يبرهن على مقاربة المملكة المتوازنة بين ضبط العجز والحفاظ على الأولويات الاستراتيجية، ما يضعها في موقع يمكنها من مواصلة استثمارات التحول خلال دورات السلع المتقلبة.

من ناحيةٍ أخرى، أظهر القطاع الخارجي من الاقتصاد السعودي (بشير مصطلح "القطاع الخارجي" إلى أجزاء الاقتصاد السعودي التي تنطوي على تفاعلات مع دول أخرى، وخاصة ما يتعلق بالتجارة الدولية) قدرة استثنائية على التكيف في خضم بيئة السلع المتقلبة التي شهدتها الربع الثاني، حيث توج ذلك بتحقيق الميزان التجاري فائضاً لافتاً بلغ 22.0 مليار ريال في يونيو، وهو الأكبر في أربعة أشهر بعد فائض مايو المنخفض بواقع 9.5 مليار ريال. وقد أكد هذا التعافي على الاستراتيجية المزدوجة

الفصل الثاني

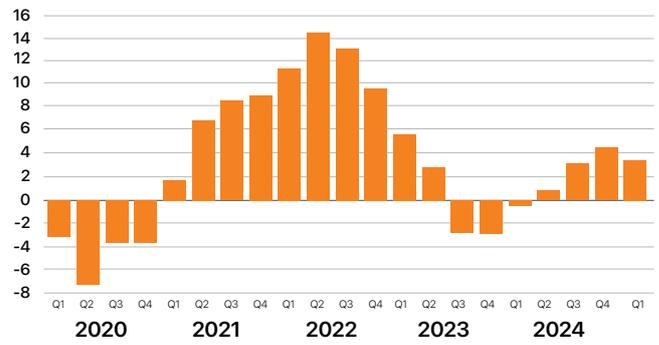
# الاقتصاد السعودي

## أداء القطاع الحقيقي

جاء هذا التحسن في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بالأداء غير المسبوق لخدمات السياحة، حيث بلغ إنفاق السائحين الدوليين 49.4 مليار ريال (13.16 مليار دولار) خلال الربع الأول من 2025، ما يمثل زيادة بمعدل 9.7% سنوياً. أيضاً، حققت الملكة فائض سفر (إيرادات الدولة من إنفاق الزوار القادمين تفوق إنفاق مواطنيها على السفر للخارج) بلغ 26.8 مليار ريال (7.14 مليار دولار)، بزيادة سنوية 11.7%، مما يضع الملكة في صدارة نمو إيرادات السياحة على مستوى دول العالم، حيث سجلت نمواً بلغ 102% مقارنةً بمستويات عام 2019. وعلى صعيد المساهمات القطاعية، ساهمت أنشطة القطاع النفطي بنحو 1.3 نقطة مئوية في النمو الفصلي للناتج المحلي الإجمالي، في حين أضافت الأنشطة غير النفطية 0.9 نقطة مئوية ربعياً، مما يعكس التوازن المتزايد بين مصادر النمو.

يشير أداء القطاع الحقيقي إلى الجزء من الاقتصاد الذي يُعنى بإنتاج السلع والخدمات، بعيداً عن الصفقات المالية. ويشمل عادةً الأنشطة المتعلقة بالزراعة والصناعات التحويلية والإنشاءات والتعدين والمرافق والتجارة والخدمات، التي لها تأثير ملموس على الناتج الاقتصادي والتوظيف.

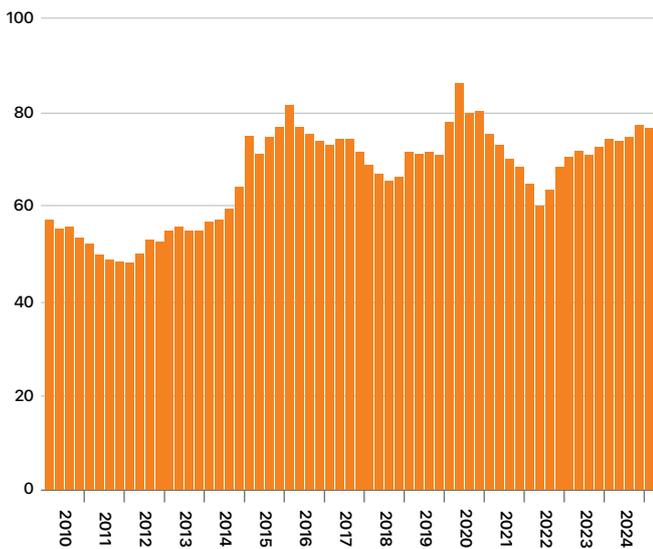
### التغير في أسعار الناتج المحلي الإجمالي الثابتة (%)



أرقام MACRO

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

### مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي



أرقام MACRO

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

تلقى الاقتصاد السعودي دفعة قوية في الربع الثاني من عام 2025، مع توسع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.9% سنوياً مقارنة بنحو 3.4% خلال الربع السابق. كما تسارع الزخم الاقتصادي ربعياً، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي المعدل موسمياً بنسبة 2.1% مقارنةً بنحو 1.1% في الربع الأول.

وقد واصل قطاع الخدمات السياحية توسّعه بشكل كبير متجاوزاً توقعات الربع الأول، حيث يسهم القطاع حالياً بنحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي و14% من إيرادات الحساب الجاري في 2024، مقارنةً بإسهامات لا تُذكر قبل رؤية 2030. ويعد هذا التحسن الهيكلي هو الأهم في ميزان الخدمات في المملكة العربية السعودية منذ اكتشاف النفط.

## مقاييس أداء الإنفاق الاستهلاكي للربع الثاني من 2025 حسب الشهر:

| أبريل 2025              | مايو 2025                | يونيو 2025              |
|-------------------------|--------------------------|-------------------------|
| 113.9                   | 134.1                    | 122                     |
| مليار ريال<br>1% سنوياً | مليار ريال<br>10% سنوياً | مليار ريال<br>9% سنوياً |

بلغ إجمالي معاملات التجارة الإلكترونية ببطاقات "مدى" (76.6 Mada) مليار ريال خلال الربع الثاني من 2025، بارتفاع قدره 49% سنوياً مقارنة بإجمالي 69.3 مليار ريال تقريباً في الربع الأول من 2025 وبمعدل نمو بلغ 56% سنوياً.

كما وصلت أحجام التجارة الإلكترونية إلى 25.97 مليار ريال في يونيو بمعدل نمو قدره 72% سنوياً، مما يدل على تسارع تبني التجارة الرقمية في المملكة. وبالمثل، أظهرت صفقات التجارة الإلكترونية في مايو نمواً قوياً بلغ 68% سنوياً عبر 988.8 عملية دفع.

### نقاط البيع (POS):

مايو 2025  
مليار ريال  
**59.5**  
زيادة بنسبة 5.3% سنوياً

أبريل 2025  
مليار ريال  
**52.22**  
انخفاض بنسبة 1.4% سنوياً

إجمالي مبيعات نقاط البيع في الربع الثاني من 2025  
مليار ريال  
**165.7**

يونيو 2025  
مليار ريال  
**53.98**  
زيادة بنسبة 2% سنوياً

واصل زخم القطاع غير النفطي نموه المتسارع بنسبة 4.7% على أساس سنوي في الربع الثاني من 2025، ما يؤكد من جديد على نجاعة أجندة الإصلاح الهيكلي في رؤية 2030، حتى مع اعتدال وتيرة النمو مقارنة بالمستويات الاستثنائية التي شهدتها بداية 2025. وبلغت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي 76.75% خلال الربع الأول من 2025، مقارنة بنحو 77.35% في الربع الرابع من 2024 (وبمتوسط قدره 75.71% على مدى العام الماضي حتى الربع الأول من 2025).

يضع هذا الأداء الاقتصادي القوي في الربع الثاني للمملكة في موقع مواتٍ لتحقيق أهدافها المعدلة للنمو للعام بأكمله. كما أن توقعات صندوق النقد الدولي المعدلة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.6% لعام 2025 تبدو قابلة للتحقيق بشكل متزايد.

قدم القطاع الاستهلاكي في المملكة أداءً قوياً خلال الربع الثاني من عام 2025، حيث بلغ إجمالي الإنفاق 370.6 مليار ريال، مما أظهر مرونة لافتة عبر جميع القنوات الرقمية والمادية. ورغم اعتدال نمو الإنفاق في الربع الثاني إلى 6.8% سنوياً مقارنة بالأداء الاستثنائي في الربع الأول بواقع 12%، فقد حافظت المملكة على زخم استهلاكي قوي.

يمثل اعتدال الأداء في الربع الثاني من المستويات الاستثنائية التي شهدتها الربع الأول، والمدفوعة بموسم رمضان، حالة من الاستقرار، مع الحفاظ على زخم قوي يعكس استمرار ثقة المستهلك المدعومة بمبادرات التنويع الاقتصادي الأوسع نطاقاً.

يمثل هذا تحسناً كبيراً من أدنى مستوى له في ثمانية أشهر عند 55.6 في أبريل، والذي كان قد سجّل أضعف أداء للقطاع الخاص غير النفطي منذ أغسطس 2024. وتشير أنماط التعافي من 55.6 في أبريل إلى 55.8 في مايو، وأخيراً إلى 57.2 في يونيو، إلى تجدد نشاط الإقتصاد المتنوع في المملكة. وقد تجاوزت قراءة يونيو البالغة 57.2 المتوسط طويل الأجل البالغ 56.9، لتسجل أعلى مستوى للمؤشر منذ مارس 2025، عندما وصل إلى 58.1.

كما أن استعادة القدرة التسعيرية، وهو ما تجلّى في ارتفاع أسعار الإنتاج بأسرع وتيرة في يونيو 2025 منذ أواخر 2023، تمثل تطوراً مهماً فيما يتعلق بالضغوط التنافسية التي سادت في جزء كبير من 2024. ويشير هذا التطور إلى أن نمو الطلب يتجاوز القدرة الإنتاجية في القطاعات الرئيسية، مما يخلق ظروفاً مواتية لربحية الشركات والاستثمار.

تجاوز حجم المبيعات الأسبوعية لنقاط البيع 13 مليار ريال بانتظام، لتحقيق 15.6 مليار ريال في أسابيع الذروة. ويشير الأداء المرن لنقاط البيع إلى التعافي من الانخفاض في أبريل بمقدار 1.4% سنوياً وتحقيق نمو مايو البالغ 5.3% سنوياً، فضلاً عن الارتفاع المتواصل في يونيو بواقع 2% على أساس سنوي، إلى الطلب الأساسي القوي بالإضافة إلى استمرار زخم الاستهلاك خلال النصف الثاني من 2025.

### أداء مؤشر مديري المشتريات (PMI)

أظهر مؤشر مديري المشتريات (PMI) في المملكة العربية السعودية من بنك الرياض مساراً واضحاً للتعافي خلال الربع الثاني من 2025، حيث قفز إلى أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر عند 57.2 في يونيو.

## أداء الإنتاج الصناعي والقطاع التحويلي

لضبط لمخزون، بما يتيح التعامل بكفاءة مع تقلبات الطلب. وفي قطاع التصنيع، تعكس هذه التذبذبات الحادة الدور المحوري لسلسلة القيمة البتروكيميائية، فضلاً عن حساسية القطاع البالغة تجاه تقلبات أسعار السلع الأساسية وتغيرات الطلب العالمي.

ويؤكد الأداء الاستثنائي في إنتاج الكيماويات بمعدل نمو بلغ 18.7% سنوياً في يونيو، والمكررات البترولية بنحو 15.3% سنوياً، على فعالية التوجه نحو الصناعات التحويلية في إطار رؤية 2030. ومع ذلك، يُبرز انكماش إنتاج المعادن الأساسية بنسبة 11.5% سنوياً في مايو الحاجة إلى المزيد من التنوع في الصناعات التحويلية بعيداً عن قطاع الهيدروكربونات.

في سياق متصل، يُظهر الارتفاع الكبير في منح التراخيص الصناعية في يونيو 2025، حيث أُصدر نحو 83 ترخيصاً جديداً بقيمة استثمارات بلغت 950 مليون ريال، مدى ثقة القطاع الخاص واستمرار توسع الطاقة الإنتاجية المحلية، مما أدى إلى خلق أكثر من ثلاثة آلاف وظيفة جديدة وتعزيز التنوع الاقتصادي.

شهد قطاع التصنيع تقلبات حادة خلال الربع الثاني من 2025، حيث تباطأ نمو القطاع من 7.4% سنوياً في أبريل إلى 0.9% فقط في مايو، قبل أن يعود للارتفاع بقوة إلى 11.1% في يونيو مرةً أخرى.

كانت الطفرة في أبريل مدعومة بتوسع في إنتاج فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بنسبة 22.6%، ونمو بمعدل 9.1% في إنتاج الكيماويات على أساس سنوي، مما يؤكد الدور المحوري للبتروكيميويات. أما التراجع في مايو إلى 0.9% على أساس سنوي، فقد عكس تراجعاً في إنتاج المعادن الأساسية بمعدل 11.5% سنوياً وسط تحديات سوق الصلب العالمية، حتى مع استقرار نمو إنتاج الكيماويات عند 14.0% وارتفاع النمو في تصنيع المنتجات الغذائية بنسبة 3.2% سنوياً.

ويُسلط الارتداد القوي في يونيو بنسبة 11.1% سنوياً، مدفوعاً بقفزة قاربت 18.7% في إنتاج الكيماويات وارتفاع بنسبة 15.3% سنوياً في إنتاج النفط المكرر، الضوء على مرونة القطاع في الاستفادة من تعزيز الطلب العالمي والاستثمار المستدام في قطاع الطاقة.

تُبرز هذه التقلبات الأهمية البالغة للتخطيط المرن لإدارة الطاقة الإنتاجية، إلى جانب اعتماد سياسات أكثر ديناميكية

## أداء قطاع الإنشاءات

لكن المبيعات تراجعت بنسبة 18% في يونيو، في انعكاس مباشر للطبيعة الموسمية التي تتسم بها أعمال الإنشاءات، وهو ما يعكس بدوره أهمية تعزيز المرونة في إدارة سلاسل الإمداد.

لكن اللافت أن الطلب المحلي شكّل ما نسبته 97% من إجمالي المبيعات، محققاً نمواً قدره 23% سنوياً، إذ سارع المقاولون إلى زيادة مشترياتهم من الأسمنت قبيل التباطؤ الموسمي المرتبط بفترة رمضان وموسم الحج.

يحظى قطاع الإنشاءات في المملكة بدعم راسخ من ميزانية البنية التحتية لعام 2025، البالغة 1.3 تريليون ريال، إضافة إلى سلسلة من المشاريع الحكومية الكبرى، كان من أبرزها 15 مشروعاً للصحة بتكلفة إجمالية تبلغ 2.3 مليار ريال، والتي تضم مشروع النفق الشرقي بجدة بقيمة 774 مليون ريال، ومشروع تطوير رفع كفاءة المطارات بتكلفة 915 مليون ريال.

وفي الوقت ذاته، واصل القطاع الخاص نشاطه بوتيرة قوية، إذ ارتفعت مبيعات الأسمنت المحلية بنسبة 13% سنوياً لتسجل 3.84 مليون طن في يونيو، فيما نما إجمالي المبيعات خلال النصف الأول من العام بنسبة 14% ليلعب 25.7 مليون طن، في مؤشر واضح على قوة الطلب في المشروعات السكنية والتجارية ومشاريع البنية التحتية.

## أداء سوق العقارات

والطلب، وربما يسهم ذلك في تخفيف الضغوط على القدرة الشرائية للمشتريين المحليين وتعزيز استقرار السوق على المدى الطويل.

وعلى صعيد الإيجارات، ارتفع معدل التضخم في إيجارات المنازل والمرافق بنسبة 6.5% في يونيو سنوياً، مدفوعاً بنمو الإيجارات السكنية بنسبة 7.6%. ويعكس ذلك استمرار الضغوط في سوق الإيجارات نتيجة تراجع المعروض، حتى مع تباطؤ أسواق الشراء، وهو ما يعكس التحولات في الأوضاع المالية للأسر السعودية وتفضيلاتها.

أما في سوق التمويل العقاري، فقد سجلت التدفقات الجديدة نمواً بنحو 6.3 مليار ريال في أبريل بواقع 18% سنوياً، ثم تراجعت في مايو إلى 7.4 مليار بنسبة 4% سنوياً، لترتفع تدفقات التمويل مرةً أخرى في يونيو إلى 5.31 مليار بنسبة 2%.

وبذلك، بلغ إجمالي التدفقات المالية في سوق التمويل العقاري نحو 19.01 مليار ريال خلال الربع الثاني. وإجمالاً، قدمت البنوك 19.01 مليار ريال في صورة قروض رهون عقارية سكنية جديدة بنهاية الربع الأول بنمو قدره 15% سنوياً، بما يمثل 30% تقريباً من إجمالي الائتمان البنكي.

تبرز هذه المؤشرات أهمية الموازنة بين أهداف نمو الائتمان وضبط المخاطر، مع متابعة اتجاهات التمويل العقاري كأحد المؤشرات الرئيسة على ثقة المستهلكين.

سجلت السوق العقارية في المملكة نمواً بنسبة 3.2% سنوياً خلال الربع الثاني من 2025 بانخفاض عن معدل النمو البالغ 4.3% في الربع الأول. ويعكس هذا التباطؤ حالة من النضج في السوق وتحولاً تدريجياً في أنماط الطلب عبر مختلف الشرائح.

وقد برز القطاع التجاري كأكثر القطاعات العقارية نشاطاً، إذ ارتفعت أسعار العقارات التجارية بنسبة 11.7% سنوياً خلال الربع الثاني، وتصدرت قطع الأراضي المخصصة للاستخدام التجاري ارتفاعات الأسعار في القطاع بنسبة 12.7% سنوياً. يؤكد هذا الأداء قوة التوسع في الأنشطة الاقتصادية وتعزيز موقع المملكة كمركز تجاري إقليمي.

أما القطاع السكني، فقد شهد تباطؤاً حاداً، إذ لم تتجاوز الزيادة في الأسعار 0.4% مقارنةً بنمو بلغ 5.1% في الربع الأول. ويرتبط ذلك التباطؤ بدخول معروض جديد من المشروعات السكنية التي أنجزت مؤخراً إلى السوق، إضافة إلى التحولات في تفضيلات المشتريين.

هذا التباين بين تسارع القطاع التجاري وتباطؤ نظيره السكني يعكس ديناميكيات مختلفة. فالشركات تواصل الاستثمار في الأصول التجارية، بينما يتبنى الأفراد موقفاً أكثر حذراً في ظل تزايد المعروض.

ويشير تباطؤ نمو أسعار الوحدات السكنية إلى 0.4% إلى اقتراب السوق من تحقيق توازن أفضل بين العرض

## ديناميكيات سوق العمل

يعكس هذا التحسن انخفاضاً يزيد على 11 نقطة مئوية في معدل بطالة الإناث منذ 2021، مما يؤكد الأثر التحويلي للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

فقد ارتفعت نسبة التوظيف إلى عدد السكان بين الشابات السعوديات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً إلى 14.6%، مع وصول نسبة مشاركتهن في القوى العاملة إلى 18.4%.

على الصعيد الكلي، تقدم معدل المشاركة في القوى العاملة إلى 68.2%، بزيادة ملحوظة قدرها 1.8 نقطة مئوية عن الربع الرابع من 2024.

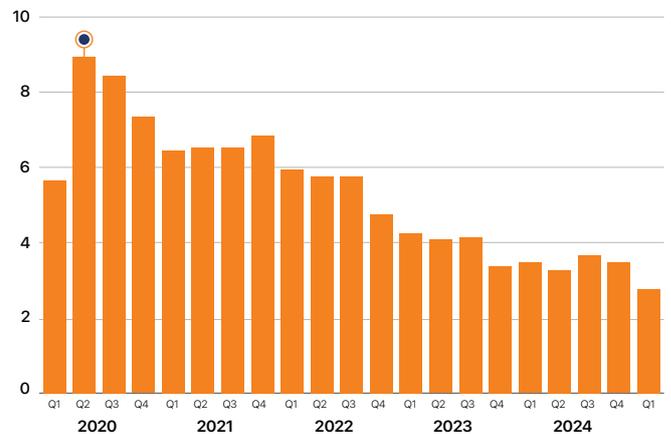
وبالنسبة للسعوديين، بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة 51.3%، فيما ارتفع معدل التشغيل إلى السكان إلى 48.0%. وقد شمل هذا التحسن مختلف الفئات العمرية، إذ حقق السعوديون في سن العمل الأساسية (25 إلى 54 عاماً) معدل تشغيل إلى السكان قدره 65.9% ومعدل مشاركة بلغ 69.6%، بينما انخفض معدل البطالة لهذه الفئة الرئيسية إلى 5.4%.

شهدت سوق العمل في المملكة العربية السعودية إنجازات غير مسبوقة خلال الربع الأول من 2025، حيث انخفض معدل البطالة الإجمالي، للسعوديين وغير السعوديين، إلى أدنى مستوى تاريخي له عند 2.8%. ويُعد هذا المعدل، الذي هبط من 3.5% في الربع الرابع من 2024، هو الأدنى منذ بدء تسجيل البيانات في عام 1999.

كما بلغ معدل البطالة بين المواطنين السعوديين 6.3% خلال الربع الأول من 2025، مسجلاً انخفاضاً قدره 0.7 نقطة مئوية مقارنةً بالربع السابق، وهو أدنى معدل سُجل على الإطلاق للبطالة بين المواطنين.

أما مشاركة المرأة في القوى العاملة فبرزت كقصة نجاح استثنائية، إذ ارتفعت مشاركة السعوديات في القوى العاملة إلى 36.3% خلال الربع الأول من عام 2025، بينما انخفض معدل البطالة بينهن بشكل كبير إلى 10.5%، وهو تحسن بنحو 1.4 نقطة مئوية مقارنةً بالربع السابق.

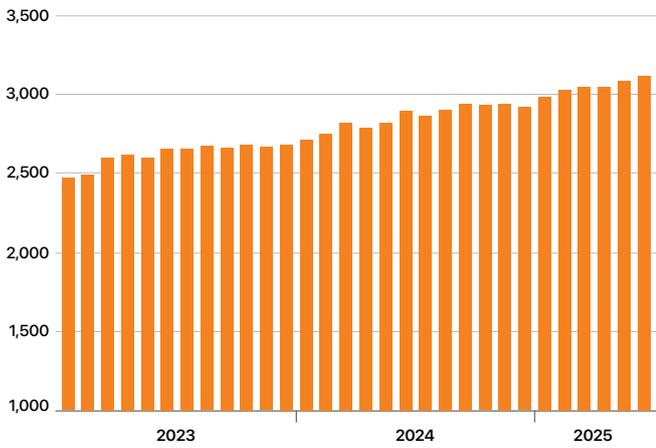
### معدل البطالة (%)



## القطاعات النقدية والمصرفية والمالية

المصرفية. وقد ظل مسار سعر الفائدة بين البنوك ضمن نطاقاته التشغيلية الطبيعية، مما يؤكد كفاءة البنك المركزي السعودي في إدارة السيولة.

### المعرض النقدي (M3) (مليار ريال)



أرقام MACRO

المصدر: البنك المركزي السعودي

**(ملاحظة: يُقصد بالمعرض النقدي (M3) المقياس الأوسع للسيولة في الاقتصاد، إذ يشمل جميع الأصول المالية القابلة للتحويل بسرعة إلى نقد، مثل النقود المتداولة، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، إضافةً إلى الأدوات شبه السائلة الأخرى.)**

كما واصل المعرض النقدي مساره التوسعي القوي، ليصل إلى 3.12 تريليون ريال في يونيو 2025، بزيادة قدرها 7.6% سنوياً.

ورغم أن ذلك مثّل تباطؤاً طفيفاً مقارنة بوتيرة نموه خلال الربع الأول بواقع 8.2% سنوياً، إلا أن الارتفاع المطرد للمعرض النقدي دعم النشاط الاقتصادي وعكس استمرار الزخم واستجابة المودعين لمستويات الفائدة المرتفعة.

حافظ البنك المركزي السعودي "ساما" (SAMA) على سعر إعادة الشراء (Repo) عند مستوى 5% طوال الربع الثاني من 2025، تأكيداً لاستمرار مواءمة السياسة النقدية مع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في ظل نظام ربط سعر صرف الريال بالدولار.

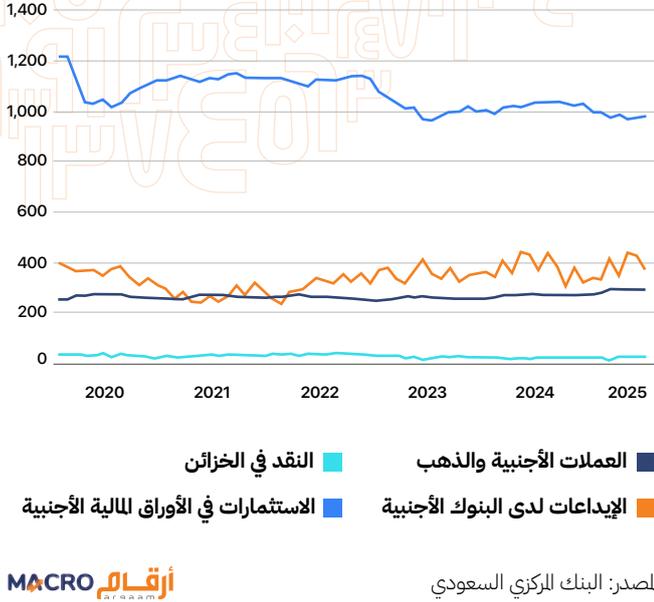
وجاء هذا التوجه المستقر بعد آخر خفض للفائدة في ديسمبر 2024، حينما خفض البنك المركزي السعودي سعر إعادة الشراء بمقدار 25 نقطة أساس إلى 5%، تماشياً مع تعديل الاحتياطي الفيدرالي لنطاقه المستهدف الذي يتراوح بين 4.25% و4.50%.

كما ظل سعر إعادة الشراء العكسي (Reverse Repo) مستقرًا عند 4.50% خلال الربع الثاني، مما أسهم في توفير ظروف سيولة يمكن التنبؤ بها للمؤسسات المالية. (سعر إعادة الشراء العكسي هو الفائدة التي يقتضها البنك المركزي، مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أو بنك الهند المركزي، الأموال من البنوك التجارية والمؤسسات المالية لفترة وجيزة، غالباً لليلة واحدة، عبر بيع أوراق مالية مع الالتزام بإعادة شرائها في وقت لاحق بسعر محدد مسبقاً).

أظهر سوق الاقتراض ما بين البنوك استقراراً منضبطاً مع تشديد تدريجي، إذ ارتفع سعر الفائدة بين البنوك (SI- BOR) لأجل ثلاثة أشهر من 5.36% في مايو إلى 5.48% في يونيو 2025.

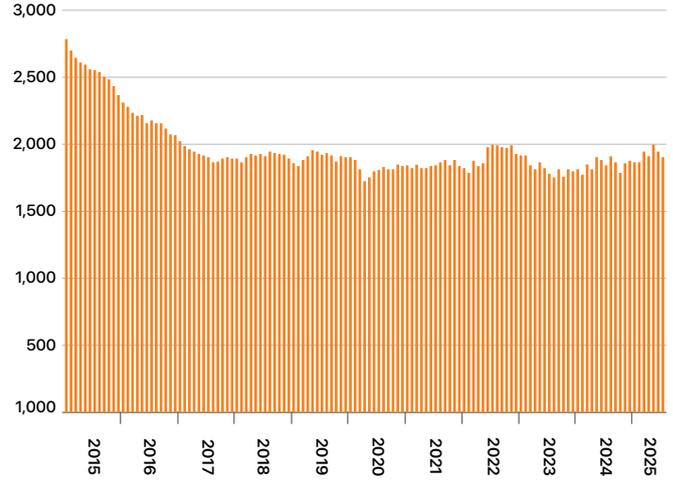
ويعكس هذا الارتفاع الطفيف بمقدار 12 نقطة أساس ضغوط محدودة على تكاليف التمويل قصيرة الأجل رغم ثبات أسعار الفائدة، مما يشير إلى تنامي الطلب على الائتمان وتطور ديناميكيات السيولة داخل المنظومة

## تفاصيل موجودات البنك المركزي السعودي (مليار ريال)



تُظهر أنماط نمو العروض النقدي قدرة المنظومة المالية على توفير سيولة كافية للنمو الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار النقدي.

## موجودات البنك المركزي (مليار ريال)



### • العملات الأجنبية والذهب:

291.97 مليار ريال

### • النقد بالخزائن:

28.18 مليار ريال

### • الودائع لدى البنوك في الخارج:

370.47 مليار ريال

### • الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية:

982.54 مليار ريال

### • اعتباراً من 1 يوليو 2025

## أرقام MACRO

المصدر: البنك المركزي السعودي

بلغ إجمالي أصول البنك المركزي السعودي 1.96 تريليون ريال في يونيو 2025، مسجلةً زيادة سنوية بلغت 3.2%، بالرغم من انخفاضه الشهري بمقدار 43 مليار ريال عن ذروة مايو البالغة 2 تريليون ريال.

ومع ذلك، ظلت أصول البنك السعودي المركزي أعلى بنحو 70 مليار ريال مقارنة بمستوى يونيو 2024 عند 1.89 تريليون ريال، مما يعزز قدرة البنك المركزي على دعم الاستقرار النقدي وإدارة الضغوط الخارجية.

أظهرت محفظة "ساما" للأصول الأجنبية إدارة متطورة للسيولة بين الأول من يونيو والأول من يوليو 2025، من خلال إعادة موازنة توزيع الأصول استراتيجياً عبر الأسواق الدولية. فقد خفّض البنك المركزي ودائعه الخارجية بمقدار 54.7 مليار ريال من 425.16 مليار ريال إلى 370.47 مليار ريال، مع زيادة الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية في الوقت نفسه من 974.19 مليار ريال إلى 982.54 مليار ريال، بزيادة صافية قدرها 8.35 مليار ريال.

أما الزيادة الطفيفة في النقد بالخزائن، من 27.6 مليار ريال في 1 يونيو 2025 إلى 28.18 مليار ريال في 1 يوليو 2025، فتضمن استمرارية العمليات، فيما تتيح إعادة توزيع مخصصات الأوراق المالية للبنك المركزي السعودي الاستفادة من ظروف الأسواق العالمية المواتية.

يدعم هذا النهج المتأني استقرار العملة السعودية ويُعزز ثقة القطاعات المصرفية الخارجية في النظام المالي الوطني، مع تحقيق عوائد تدعم التحول الاقتصادي الجاري في المملكة ومبادرات رؤية 2030.

ويعكس هذا التحول التكتيكي سعي البنك المركزي السعودي لتعزيز العوائد عبر تحويل رأس المال من الودائع التقليدية إلى استثمارات في الأوراق المالية ذات العائد الأعلى المحتمل، بينما تراجعت حيازات العملات الأجنبية والذهب بشكل طفيف من 295.49 مليار ريال إلى 291.97 ملياراً، فيما احتفظ "ساما" باحتياطات معتبرة من المعادن النفيسة والعملات لدعم الاستقرار الخارجي.

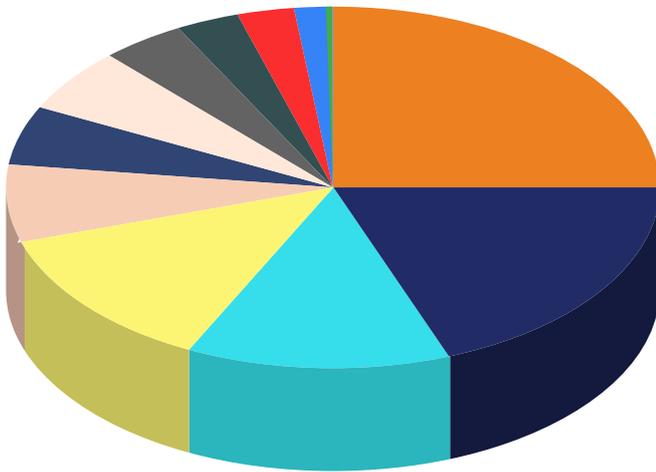
تحافظ عملية الموازنة بين الأصول على قوة السيولة الخارجية للبنك المركزي السعودي، مع تحسين العوائد في الأسواق المالية العالمية. ومع احتفاظ إجمالي الأصول

## إدارة التضخم واستقرار الأسعار

الكامنة تُدار بفعالية من خلال مزيج من السياسة النقدية المنضبطة، والتدخلات الموجهة في جانب العرض، والاستقرار الدائم الذي يوفره نظام سعر الصرف الثابت للريال.

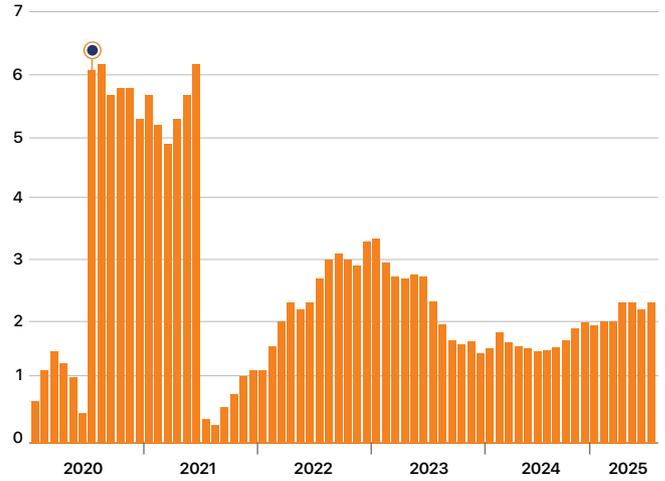
تمكنت المملكة العربية السعودية من ضبط مسار التضخم نسبياً خلال الربع الثاني من 2025، مع استقرار المعدل السنوي عند 2.3% في يونيو، مُمثلاً زيادة طفيفة من 2.2% في مايو و2.3% سنوياً في أبريل 2025، وهو نفس المستوى المسجل في أبريل ومارس.

### الأوزان النسبية لمكونات مؤشر أسعار المستهلك (CPI)



يعكس هذا الأداء نجاح إدارة استقرار الأسعار، بالرغم من الضغوط المستمرة في سوق الإسكان والظروف الاقتصادية العالية المتغيرة.

### معدل التضخم (%)



أرقام MACRO

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أرقام MACRO

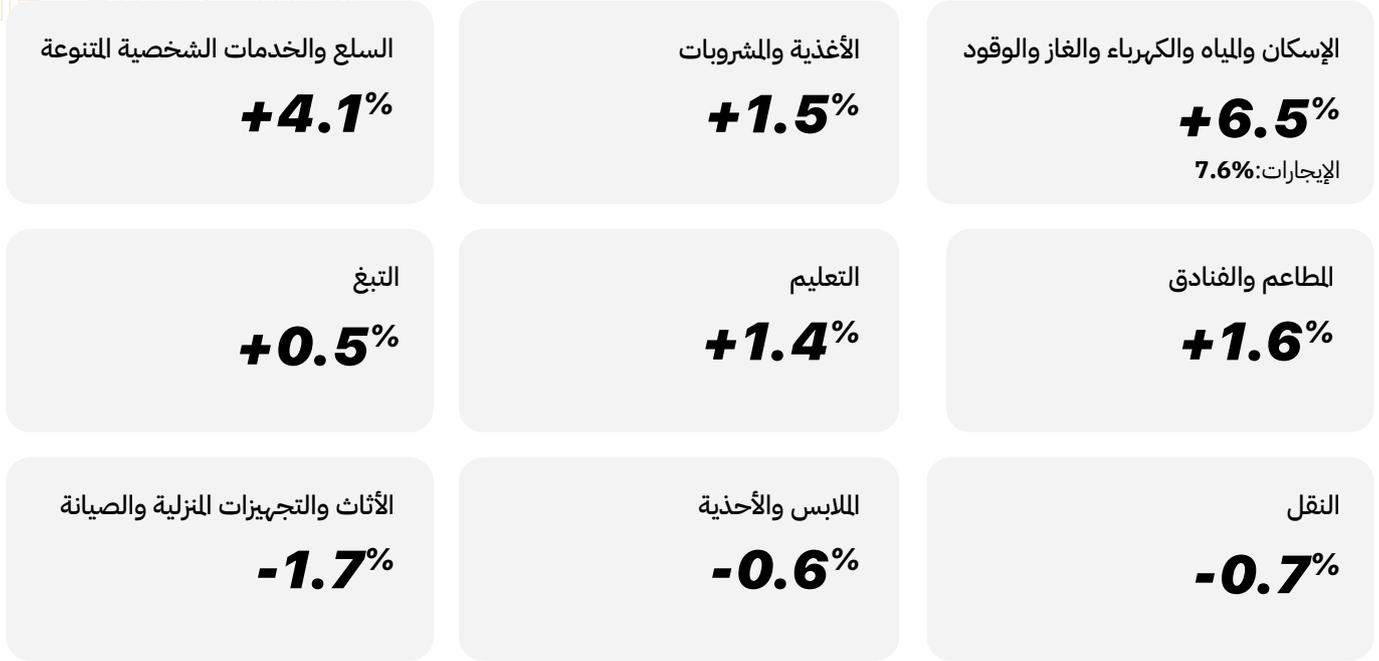
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

**شكّلت فئة "السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** نسبة 25.5%، بينما مثلت فئة "الأغذية والمشروبات" نسبة 18.8% من مؤشر أسعار المستهلك، على التوالي، في عام 2024.

وصل مؤشر أسعار المستهلك إلى 113.74 نقطة في يونيو 2025، مسجلاً أعلى مستوى تاريخي له، لكنه يظل نمواً منضبطاً للأسعار ضمن معايير السياسة المقبولة. وأظهرت معدلات التضخم الشهرية تقدماً ملحوظاً مع ارتفاع الأسعار بنسبة 0.2% في يونيو مقارنةً بـ مايو. يشير هذا الاستقرار الشهري إلى أن الضغوط التضخمية

## التوزيع حسب الفئة:

### التوزيع حسب الفئة (يونيو 2025، على أساس سنوي):



اللحوم والدواجن بنسبة 2.4%، بما يعكس تحسّن كفاءة سلاسل الإمداد وتنافسية أسواق الجملة التي خففت من الضغوط على إنفاق المستهلكين.

وقد أظهرت فئة السلع والخدمات الشخصية المتنوعة تسارعاً في معدل التضخم ليصل إلى 4.1% سنوياً في الربع الثاني من 2025. يسلط هذا الارتفاع الضوء على ضغوط الإنفاق التقديري (غير الضروري) ضمن فئات مثل العناية الشخصية ورسوم الخدمات المالية. في المقابل، تراجع مؤشر النقل بنسبة 0.7% سنوياً، مدفوعاً بانخفاض أسعار شراء السيارات، مما شكل عامل تخفيف محدود لضغوط أسعار المستهلك الإجمالية.

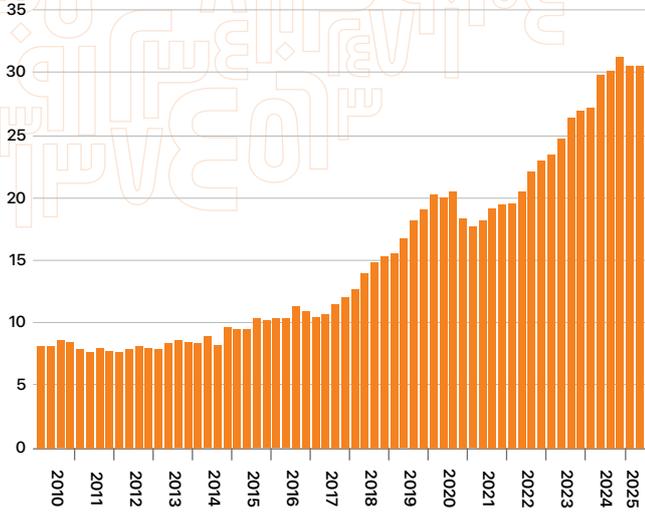
حقق القطاع المصرفي السعودي أداءً استثنائياً خلال الربع الثاني من 2025، حيث بلغ إجمالي الائتمان المصرفي

ظلت تكاليف السكن هي المحرك الرئيسي للضغوط التضخمية في يونيو، حيث شهدت فئة السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود زيادة قدرها 6.5% سنوياً، وهو انخفاض طفيف مقارنةً بنسبة 6.8% في مايو.

وبالنظر إلى وزنها البالغ 25.5% في سلة المؤشر، لا تزال هذه الفئة تؤثر بشكل كبير على التضخم الكلي. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة إيجارات الوحدات السكنية بنسبة 7.6%، وإيجارات الفيلات بنسبة 7.1%، ما يؤكد استمرار اختلال التوازن بين العرض والطلب في المراكز الحضرية الرئيسية مع توسع مشاريع "رؤية 2030" ونمو القوى العاملة والتوسع الحضري.

أما أسعار الأغذية والمشروبات فقد تباطأت إلى 1.5% في يونيو مقارنةً بنحو 1.6% في مايو، مع ارتفاع أسعار

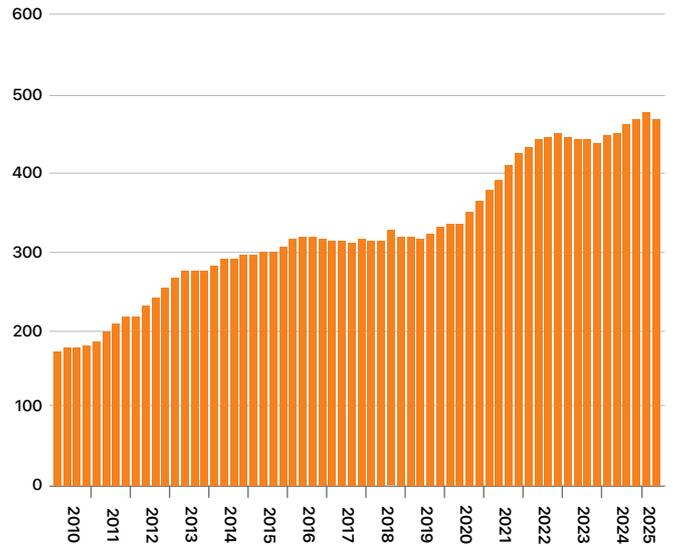
## قروض بطاقات الائتمان (مليار ريال)



3.18 تريليون ريال في نهاية الربع الثاني، مسجلاً زيادة بلغت 15.7% سنوياً، ارتفاعاً من 2.99 تريليون ريال في نهاية الربع الأول بنمو بلغ 16.5% سنوياً.

ويعكس هذا التوسع القوي والمستمر الدور المحوري للقطاع في دعم التحول الاقتصادي للمملكة، مع حفاظ الإقراض للشركات على زخم استثنائي عند 1.75 تريليون ريال بزيادة 21.7% سنوياً، متجاوزاً بشكل كبير الإقراض الشخصي الذي بلغ 1.35 تريليون ريال بزيادة 10% سنوياً.

## القروض الشخصية لأغراض استهلاكية (مليار ريال)

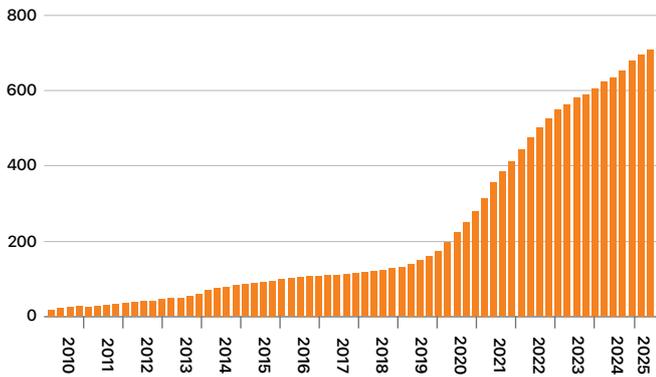


المصدر: البنك المركزي السعودي

أرقام MACRO

المصدر: البنك المركزي السعودي

## قروض التمويل العقاري للأفراد (مليار ريال)



أرقام MACRO

المصدر: البنك المركزي السعودي

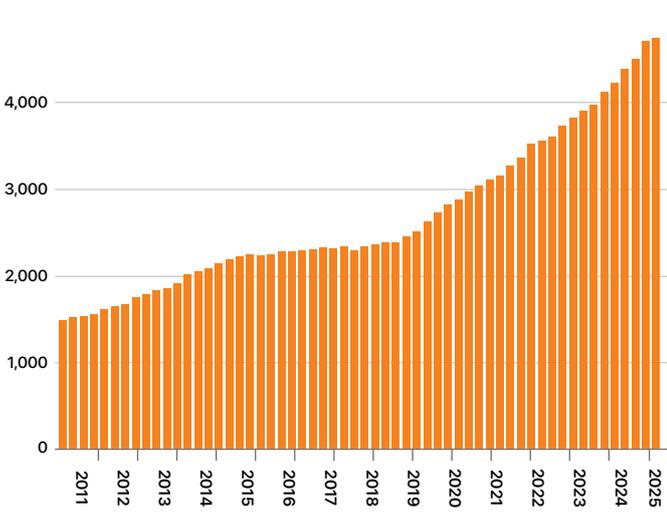
يشكل إقراض قطاع الأعمال حالياً 55.4% من إجمالي الائتمان المصرفي، ارتفاعاً من 52.9% قبل عام واحد. ويُعزى هذا النمو إلى تمويل مشاريع رؤية 2030 وتطوير البنية التحتية والتوسع في قطاع التصنيع.

### التوسع في الإقراض.

وتُمكن الرسملة القوية للقطاع المصرفي البنوك من دعم النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار المالي، وهو أمر بالغ الأهمية لاستدامة التوسع الائتماني اللازم لمشاريع رؤية 2030 ومبادرات تنمية القطاع الخاص.

في المقابل، تخلف نمو الودائع عن التوسع الائتماني، بعدما شهدت الودائع زيادة بلغت 6.3% سنوياً. وقد دفع هذا الفارق نسبة القروض إلى الودائع لتتجاوز 106% خلال الربع الأول من 2025، وهو أعلى مستوى لها خلال الأرباع الأخيرة. ونتيجة لذلك، لجأت البنوك بشكل متزايد إلى أسواق الدين واستراتيجيات الودائع لأجل لتعزيز سيولتها.

### أصول البنك (مليار ريال)



أرقام MACRO

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء/ البنك المركزي السعودي

وقد حافظ القطاع المصرفي على مؤشرات جودة أصول مثالية خلال الربع الثاني من 2025، حيث بلغ إجمالي نسبة القروض المتعثرة 1.24% اعتباراً من الربع الأول من 2025، وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، وهو من بين أدنى المستويات عالياً.

كما يتفوق متوسط نسبة القروض المتعثرة في البنوك السعودية، بنسبة 0.9% من إجمالي الأصول، بشكل كبير على نظرائه في المنطقة، حيث بلغت النسبة ذاتها 2.3% في بنوك الإمارات و3.6% في بنوك عُمان. وتعكس جودة الأصول الاستثنائية هذه ممارسات الإقراض الحكيمة والبيئة الاقتصادية الداعمة التي عززتها استثمارات رؤية 2030 وجهود التنويع الاقتصادي المستمرة.

بلغت أصول البنوك السعودية ما نسبته 98.84% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2023. ويشير هذا المستوى المرتفع إلى الدور المركزي الذي تضطلع به البنوك السعودية في الوساطة المالية من خلال دعم النمو القوي للائتمان وتمويل الاستثمارات وتعزيز جهود التنويع الاقتصادي، وهي ركائز أساسية في "رؤية 2030".

وقد ظلت نسب التحوط أو نسب التغطية (Cover-age ratios) عند مستوى جيد بواقع 126.9%، وإن كانت قد تراجعت مقارنةً بالأرباع السابقة نظراً لتحسن الأداء الاقتصادي، مما قلل من حاجة البنوك لتخصيص

حافظت كفاية رأس المال (قدرة البنك على استيعاب الخسائر عن طريق الاحتفاظ برأس مال كافٍ بالنسبة للأصول المرجحة للمخاطر لديه، وهو مقياس يهدف لحماية المودعين وتعزيز استقرار النظام المالي) على قوتها عند 19.3% في الربع الأول من عام 2025، وهو ما يفوق بكثير الحدود الدنيا لمتطلبات بازل 3 (هي معايير تنظيمية للبنوك تهدف إلى تعزيز قدرتها على تحمل الصدمات المالية، وتتضمن الحد الأدنى لرأس المال المشترك من المستوى الأول بنسبة 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ورأس مال احتياطي إضافي بنسبة 2.5% ليصل الإجمالي المطلوب إلى 7% من حقوق الملكية العادية) البالغة 10.5%، مما يوفر احتياطات كبيرة لمواصلة

احتياطيات كبيرة لمواجهة خسائر القروض المحتملة.

(تقيس نسب التغطية مقدار الأموال التي تخصصها البنوك لتغطية القروض المحتمل تعثرها مقارنة بحجم هذه القروض لديها).

كما انخفضت تكلفة المخاطر إلى 26 نقطة أساس في الربع الأول من عام 2025، مما يعكس بيئة الائتمان القوية وممارسات إدارة المخاطر الفعالة في جميع أنحاء القطاع المصرفي.

سجلت البنوك السعودية أرباحاً قياسية خلال الربع الثاني من 2025، حيث بلغ صافي الدخل المجمع 23 مليار ريال، بزيادة سنوية قدرها 18% مقارنة بإجمالي 19.5 مليار ريال في الربع الثاني من 2024. وجاء هذا الأداء المتميز شاملاً لمجمل البنوك العشرة المدرجة، حيث ساهمت جميعها في نمو القطاع، وإن تفاوتت نتائجها الفردية بشكل كبير.

بالمثل، ارتفعت أرباح النصف الأول من 2025 إلى 45.25 مليار ريال، بنمو قدره 19% مقارنة بنحو 38.18 مليار ريال في النصف الأول من 2024. وقد دعم هذا الأداء النمو القوي في صافي دخل الفوائد بنسبة 14.5% سنوياً، مع هامش صافي فائدة بلغ 3.02% في الربع الثاني من 2025، فضلاً عن انخفاض تكاليف المخصصات المالية وارتفاع الدخل من الرسوم بنسبة 11% سنوياً عبر معظم البنوك.

كما تحسن العائد على حقوق المساهمين ليصل إلى 15.3% في الربع الأول من 2025، بينما انخفضت نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 29.8%، مما يعكس تحسناً في الكفاءة التشغيلية والإدارة الفعالة للتكاليف.

في هذا السياق، تصدر "مصرف الراجحي" (Al Rajhi Bank) أرباح فصلية بلغت 6.15 مليار ريال بزيادة 30.9% سنوياً، يليه عن كثب "البنك الأهلي السعودي" بأرباح قدرها 6.14 مليار ريال وزيادة سنوية بنحو 17.3%.

## أداء أسواق رأس المال

تتراوح آجال استحقاق هذه الإصدارات بين عامي 2029 و2039، بما يعزز عمق السوق ويؤسس منحنيات عائد مرجعية تتسم بالشفافية.

وبحسب "المركز المالي الكويتي (المركز)" (Markaz Kuwait Financial Centre)، فقد تصدرت الجهات السعودية إصدارات أدوات الدين في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من 2025، حيث جمعت 47.93 مليار دولار عبر 71 صفقة صكوك وسندات، ما يمثل 52.1% من إجمالي إصدارات دول المجلس. ورغم هذا التراجع بنسبة 19.8% مقارنة بالفترة نفسها من 2024، فإن هذا الأداء يبرز انضباط التمويل واختيار التوقيت الاستراتيجي لدخول الأسواق.

أفادت "وكالة ستاندرد آند بورز" (S&P Global) العالمية للتصنيف الائتماني أن إجمالي إصدارات الصكوك العالمية بلغ 101.3 مليار دولار خلال النصف الأول من 2025، بانخفاض بلغ 15% سنوياً، مدفوعاً بتراجع أحجام التداول بالعملة المحلية، بينما ارتفعت إصدارات الصكوك بالعملات الأجنبية إلى 41.4 مليار دولار.

وتتوقع الوكالة أن تتراوح هذه الإصدارات بين 70 و80 مليار دولار خلال 2025، بما يعكس الطلب المتنامي على الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

أغلق مؤشر "تداول" الرئيسي للأسهم السعودية "تاسي" (TASI) الربع الثاني، في 29 يونيو 2025، عند 11,164 نقطة، مسجلاً تراجعاً فصلياً بنسبة 7.2%، لكنه حافظ على بقائه فوق مستوى النقطة الحرجة 11 ألف، ما يعكس قوة السيولة المحلية وثقة المستثمرين على الرغم من التحديات الخارجية.

بلغت القيمة السوقية الإجمالية للمؤشر 9,126.04 مليار ريال (2,435 مليار دولار) بنهاية يونيو، حيث احتفظت "تداول" بمكانتها بين أبرز أسواق الأسهم العالمية.

وقد أسهمت إصلاحات رؤية 2030 في زيادة وصول المستثمرين الأجانب إلى السوق السعودية، حيث ارتفعت حيازات المستثمرين الأجانب المؤهلين إلى 330.33 مليار ريال (88.09 مليار دولار) بحلول نهاية يوليو 2025، وهو أعلى مستوى مسجل، مما يؤكد استمرار الطلب الدولي على الأسهم السعودية.

من جهةٍ أخرى، استكمل المركز الوطني لإدارة الدين (NDMC) برنامجه الشهري لإصدار الصكوك الموقومة بالريال في النصف الأول من 2025:

| يناير 2025 | مايو 2025  | يونيو 2025 |
|------------|------------|------------|
| 3.724      | 4.081      | 2.355      |
| مليار ريال | مليار ريال | مليار ريال |

## أداء القطاع المالي

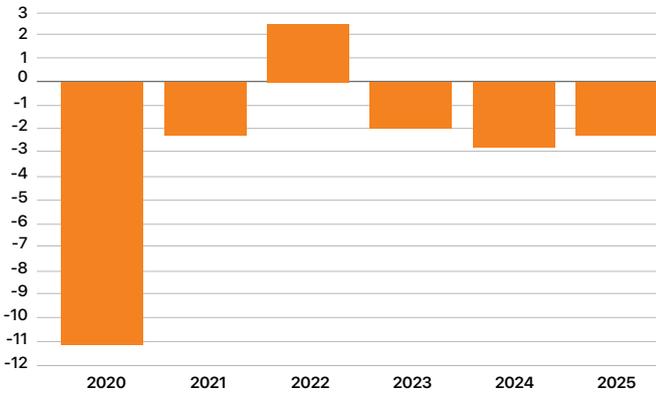
2025 مقارنة بنفس الفترة من 2024، ويُعزى هذا التطور أساساً إلى انخفاض أسعار النفط لا إلى خلل في السياسة المالية، إذ حافظت المملكة على التزاماتها الاستثمارية المرتبطة برؤية 2030 مع الاستمرار في تحسين كفاءة الإنفاق.

### • أما العجز التراكمي للنصف الأول من 2025:

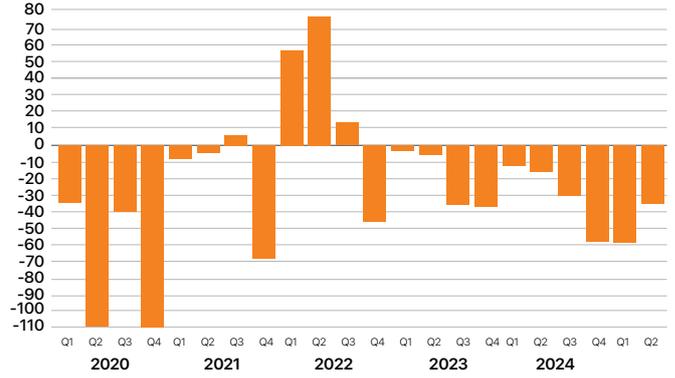
فقد بلغ 93.2 مليار ريال (24.8 مليار دولار)، مقابل 27.7 مليار ريال في النصف الأول من 2024، مقرباً من التقدير السنوي البالغ 101 مليار ريال، نتيجة استمرار تراجع أسعار النفط ونمو الإنفاق غير النفطي بوتيرة محسوبة.

ويشير ذلك إلى أن الضغوط المالية قد تجاوزت الافتراضات الأولية للموازنة، بفعل هبوط أسعار النفط المطول الذي اتسم به النصف الأول من العام.

### نسبة العجز/الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



### الفائض الحقيقي (العجز) (مليار ريال)



### • عجز الميزان المالي في النصف الثاني من 2025:

سجل الميزان المالي في الربع الثاني من 2025 عجزاً قدره 34.5 مليار ريال (9.2 مليار دولار)، ما يمثل تحسناً بنسبة 41% مقارنةً بعجز الربع الأول البالغ 58.7 مليار ريال. وقد تحقق هذا التحسن من خلال إجراءات استهداف كفاءة الإنفاق، بما في ذلك الميزنة الصفرية وإعادة ترتيب أولويات البرامج.

(الموازنة الصفرية هي أسلوب إعداد مالي يبدأ من الصفر في كل فترة جديدة، حيث يجب تبرير واعتماد كل بند إنفاق جديداً كان أو متكرراً).

ومع ذلك، ظل العجز مرتفعاً مقارنةً بمستواه البالغ 15.3 مليار ريال في الربع الثاني من 2024، متأثراً بالتحديات الهيكلية المرتبطة بأسعار النفط.

وبذلك، فقد تضاعف العجز المسجل في الربع الثاني من

2025 مقارنة بنفس الفترة من 2024، ويُعزى هذا التطور أساساً إلى انخفاض أسعار النفط لا إلى خلل في السياسة المالية، إذ حافظت المملكة على التزاماتها الاستثمارية المرتبطة برؤية 2030 مع الاستمرار في تحسين كفاءة الإنفاق.

#### • أما العجز التراكمي للنصف الأول من 2025:

فقد بلغ 93.2 مليار ريال (24.8 مليار دولار)، مقابل 27.7 مليار ريال في النصف الأول من 2024، مقترباً من التقدير السنوي البالغ 101 مليار ريال، نتيجة استمرار تراجع أسعار النفط ونمو الإنفاق غير النفطي بوتيرة محسوبة.

ويشير ذلك إلى أن الضغوط المالية قد تجاوزت الافتراضات الأولية للموازنة، بفعل هبوط أسعار النفط المطول الذي اتسم به النصف الأول من العام.

#### • عجز الميزان المالي في النصف الثاني من 2025:

سجل الميزان المالي في الربع الثاني من 2025 عجزاً قدره 34.5 مليار ريال (9.2 مليار دولار)، ما يمثل تحسناً بنسبة 41% مقارنةً بعجز الربع الأول البالغ 58.7 مليار ريال. وقد تحقق هذا التحسن من خلال إجراءات استهداف كفاءة الإنفاق، بما في ذلك الميزنة الصفرية وإعادة ترتيب أولويات البرامج.

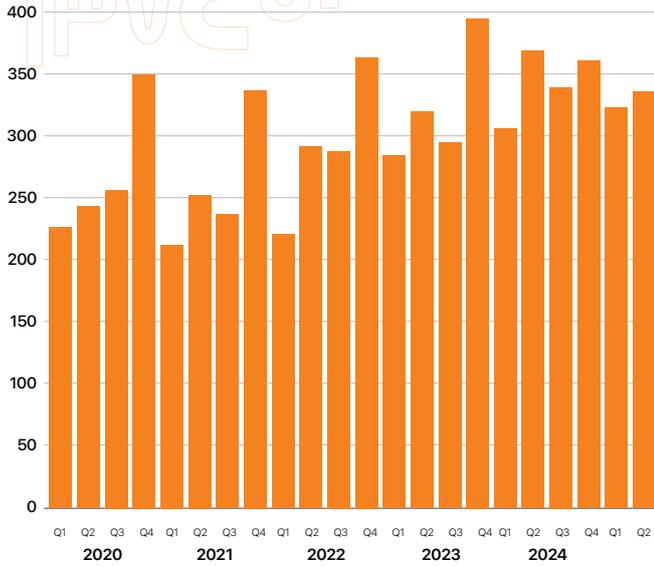
(الموازنة الصفرية هي أسلوب إعداد مالي يبدأ من الصفر في كل فترة جديدة، حيث يجب تبرير واعتماد كل بند إنفاق جديداً كان أو متكرراً).

ومع ذلك، ظل العجز مرتفعاً مقارنةً بمستواه البالغ 15.3 مليار ريال في الربع الثاني من 2024، متأثراً بالتحديات الهيكلية المرتبطة بأسعار النفط.

وبذلك، فقد تضاعف العجز المسجل في الربع الثاني من

## ترشيد الإنفاق

### إجمالي الإنفاق الحقيقي (مليار ريال)



تشير البيانات المالية للربع الثاني من 2025 إلى أن الحكومة السعودية نجحت في تحسين كفاءة الإنفاق، حيث انخفض إجمالي النفقات إلى 336.1 مليار ريال (89.6 مليار دولار)، مما يمثل تراجعاً بنسبة 8.9% مقارنة بإجمالي 368.9 مليار ريال بالربع الثاني من 2024. يأتي هذا التراجع رغم الزيادة الفصلية بنسبة 4.4% عن الربع الأول من 2025 بإجمالي 322.3 مليار ريال.

لكن اللافت أن هذا الخفض في النفقات تحقق مع الحفاظ على الاستثمارات الاستراتيجية المرتبطة بأولويات رؤية 2030، ما يؤكد قدرة المملكة على تحسين كفاءة الإنفاق دون المساس بأهداف التحول الاقتصادي.

وعلى مستوى النصف الأول من 2025، فقد بلغت النفقات الإجمالية 658.4 مليار ريال، محققةً انخفاض طفيف قدره 2.4% مقارنة بنحو 674.8 مليار ريال في النصف الأول من 2024، مما يعكس استمرار الجهود لترشيد الإنفاق مع الحفاظ على الاستثمارات التنموية الأساسية.

أرقام MACRO

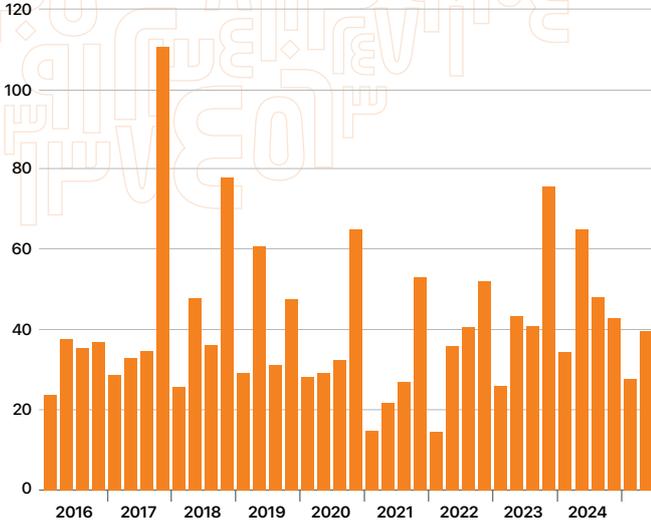
المصدر: وزارة المالية/ البنك المركزي السعودي

وكنتيجة لهذه الضوابط على الميزانية الكلية، انخفضت نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 36.0% في الربع الأول إلى 35.5% في الربع الثاني من 2025.

تساهم مبادرات الكفاءة، بما في ذلك الموازنة الصفرية ومنصات المشتريات الرقمية وتحديد أولويات المشاريع بشكل أكثر صرامة، في تحقيق وفورات تدريجية في التكاليف دون تقليص الاستثمارات الاستراتيجية لرؤية 2030.

ومن المهم التأكيد على أن هذه التخفيضات لم تُترجم إلى إجراءات تقشف شاملة، إذ حافظت المملكة على المخصصات السنوية للقطاعات الحيوية المرتبطة بالتحول الوطني وفق رؤية 2030:

## الإنفاق الرأسمالي (مليار ريال)



أرقام MACRO

المصدر: وزارة المالية/ البنك المركزي السعودي

في الربع الثاني من عام 2025، أظهر الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية نمطاً مميزاً، حيث ارتفعت النفقات الرأسمالية بشكل حاد بينما بقيت النفقات الجارية مستقرة.

### • الإنفاق الرأسمالي:

بلغ 39.9 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2025، وهو ما يمثل قفزة كبيرة مقارنةً بالربع الأول من العام نفسه بواقع 27.8 مليار ريال. ورغم هذا الارتفاع الفصلي الملحوظ، لا يزال المبلغ أقل بنسبة 38.6% مقارنةً بالربع الثاني من 2024، الذي بلغ فيه الإنفاق الرأسمالي 65.0 مليار ريال.

### • الإنفاق الجاري:

ارتفع بشكل طفيف جداً بنسبة 0.6% ربعياً، ليصل إلى 296.2 مليار ريال في الربع الثاني من 2025،

### • الدفاع:

293 مليار ريال ضمن موازنة 2025، بما يضمن تعزيز الأمن الإقليمي ودعم هدف الوصول إلى 50% من الإنتاج الدفاعي محلياً بحلول 2030.

### • الصحة والتنمية الاجتماعية:

260 مليار ريال في موازنة 2025، لتأمين التوسع في الخدمات الصحية واستمرار برامج الدعم الاجتماعي.

### • التعليم:

201 مليار ريال مخصصة للتعليم في 2025، بما يعكس التركيز على تنمية رأس المال البشري.

ويُشير تقرير موظفي صندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2025 حول مشاورات المادة الرابعة إلى أنه "لا حاجة لمزيد من تخفيضات الإنفاق أو التعديلات المالية"، مما يُثبت صحة النهج المُحكّم الذي تتبعه المملكة العربية السعودية في موازنة ضبط الأوضاع المالية مع الأولويات الاستراتيجية.

هذا التأييد الخارجي، إلى جانب التنفيذ المُحكّم لضوابط الموازنة، يعزز من قدرة المملكة على الحفاظ على مرونتها المالية والمضي قدماً في تحقيق أهداف رؤية 2030 رغم التحديات العالمية.

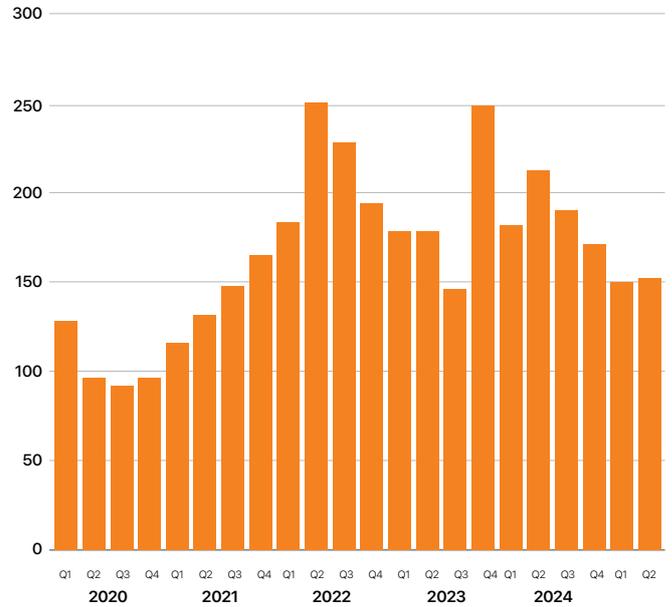
في الربع الثاني من 2025، بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية 301.6 مليار ريال (80.4 مليار دولار)، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 14.5% ربعياً، مقابل تراجع بنسبة 14.7% سنوياً.

وشهدت الإيرادات النفطية زيادة طفيفة قدرها 1.3% ربعياً لتبلغ 151.7 مليار ريال، غير أنها تراجعت بنسبة 28.7% سنوياً، فيما قفزت الإيرادات غير النفطية بنسبة 31.7% ربعياً و6.6% سنوياً لتصل إلى 149.9 مليار ريال. وبذلك، ترتفع حصتها من إجمالي الإيرادات إلى مستوى قياسي بلغ 49.7%.

زيادة طفيفة عن 294.5 مليار ريال في الربع الأول. ومع ذلك، بقيت هذه النفقات أقل بنسبة 2.6% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي التي سجلت 304 مليار ريال.

وتُظهر البيانات انتعاشاً ملحوظاً في الإنفاق الرأسمالي، حيث ارتفع في الربع الثاني 2025 بنسبة 43.5% ربعياً ليبلغ 39.9 مليار ريال، رغم أنه ما يزال أدنى بنسبة 38.6% مقارنةً بمستواه في الربع الثاني من 2024 بإجمالي 65 مليار ريال. وفي المقابل، ارتفعت النفقات الجارية بشكل طفيف بنسبة 0.6% ربعياً لتصل إلى 296.2 مليار ريال، لكنها تظل منخفضة بنسبة 2.6% عن مستواها في الفترة نفسها من العام السابق بواقع 304 مليارات ريال.

### عائدات النفط (مليار ريال)

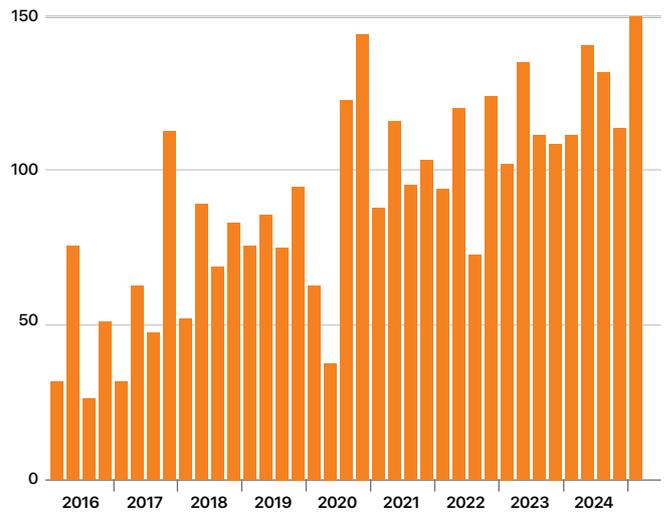


| المؤشر                                | الربع الثاني 2024        | الربع الأول 2025         | الربع الثاني 2025        | التغير السنوي (Y-o-Y) | التغير الربعي (Q-o-Q) |
|---------------------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|-----------------------|-----------------------|
| إجمالي الإيرادات (مليار ريال)         | 353.6 (94.3 مليار دولار) | 263.6 (70.3 مليار دولار) | 301.6 (80.4 مليار دولار) | -14.7%                | +14.5%                |
| الإيرادات النفطية (مليار ريال)        | 212.9 (56.8 مليار دولار) | 149.8 (39.9 مليار دولار) | 151.7 (40.5 مليار دولار) | -28.7%                | +1.3%                 |
| الإيرادات غير النفطية (مليار ريال)    | 140.7 (37.5 مليار دولار) | 113.8 (30.4 مليار دولار) | 149.9 (39.9 مليار دولار) | +6.6%                 | +31.7%                |
| حصة الإيرادات غير النفطية من الإجمالي | 39.8%                    | 43.2%                    | 49.7%                    | +990 نقطة أساس        | +655 نقطة أساس        |
| حصة الإيرادات النفطية من الإجمالي     | 60.2%                    | 56.8%                    | 50.3%                    | -990 نقطة أساس        | -655 نقطة أساس        |

بلغت الإيرادات غير النفطية في الربع الثاني من 2025 نحو 149.86 مليار ريال، لتقترب من معادلة الإيرادات النفطية، مدفوعةً بعوامل رئيسية:

- **ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية:** بلغت 74.95 مليار ريال بزيادة 7% سنوياً، مدعومةً بتوسيع قاعدة ضريبة القيمة المضافة في قطاع السياحة وتعزيز الإقرارات الضريبية الإلكترونية.
- **ضرائب الدخل والأرباح:** حققت 13.73 مليار ريال بزيادة 7% سنوياً، مدفوعةً بتسويات زكاة الشركات في نهاية العام وتحسين إجراءات التدقيق والتحويل.

## الإيرادات غير النفطية



للبرميل، قدّمت أحجام الإنتاج المرتفعة دعماً أساسياً، وإن كان غير كافٍ، للإيرادات الحكومية.

ويعكس تراجع الإيرادات النفطية بنسبة 28.7% سنوياً الضغوط المالية الهائلة، والتي خفف نجاح التنويع الاقتصادي في المملكة من وطأتها نسبياً، حيث ارتفعت مساهمة الإيرادات غير النفطية لتشكّل 49.7% من إجمالي الإيرادات الحكومية.

علاوة على ذلك، تُشكّل الفجوة الكبيرة بين أسعار النفط الحالية 67 دولار ونقطة التعادل المالي عند 90.94 دولار ضغطاً مالياً كبيراً، مما يستلزم استمرار جهود التنويع الاقتصادي في إطار رؤية 2030.

• **الجمارك والضرائب التجارية:** وصلت إلى 6.32 مليار ريال بزيادة 16% سنوياً، بفضل تعديلات الرسوم الجمركية وتبسيط إجراءات التخليص.

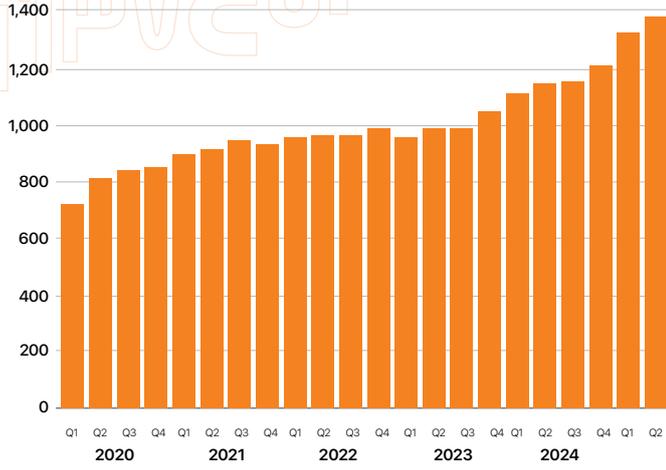
ارتفع متوسط إنتاج النفط السعودي، في الربع الثاني من 2025، إلى 9.06 ملايين برميل يومياً بزيادة بلغت 3.4% ربعياً، بينما ظلت أسعار النفط العالمية تحت الضغط مع تسجيل خام برنت متوسطاً قدره 67 دولاراً للبرميل تقريباً خلال الفترة.

ورغم انخفاض الأسعار العالمية، فقد أسهم ارتفاع الإنتاج في نمو الإيرادات النفطية بنسبة 1.3% ربعياً لتبلغ 151.7 مليار ريال (40.4 مليار دولار). ومع بلوغ متوسط أسعار النفط حوالي 67 دولار للبرميل، وهو أقل بكثير من مستوى التعادل المالي للمملكة البالغ 90.94 دولار

## مسار الدين العام وإدارة التمويل الاستراتيجي



### الدين العام (مليار ريال)



بلغ إجمالي الدين العام للمملكة 1.39 تريليون ريال (370.7 مليار دولار) بنهاية يونيو 2025، مرتفعاً من 1.22 تريليون ريال بنهاية 2024، و1.33 تريليون ريال في الربع الأول من 2025، بزيادة بلغت 14.1% خلال ستة أشهر.

يُعزى هذا التوسع المدروس إلى قرار المملكة بمواصلة العمل على مشاريع التنمية في إطار رؤية 2030 والدعم المالي لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية، بدلاً من تطبيق تخفيضات في الإنفاق تماشياً مع التقلبات في ظل انخفاض أسعار النفط.

لا يزال هيكل الدين العام متوازناً، حيث بلغت الالتزامات المحلية 871.3 مليار ريال (62.8%) مقابل القروض الخارجية بإجمالي 515.1 مليار ريال (37.2%)، وهو ما يضمن تنويع مصادر التمويل وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف.

واستقر الدين العام عند 29.9% من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف 2025، أي أقل بكثير من الحدود الاحترازية الدولية، مما يوفر حيزاً مالياً واسعاً نظراً لصافي الأصول الخارجية للمملكة العربية السعودية واحتياطياتها الأجنبية القوية.

وعلى مدى أربع سنوات ونصف مضت، ارتفع الدين العام من 938 مليار ريال في نهاية 2020 إلى 1.39 تريليون ريال في الربع الثاني 2025، بزيادة قدرها 48%، وهو ما يعكس حجم الاستثمارات الطموحة في البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية، مدعومة بإدارة رشيدة للالتزامات المالية.

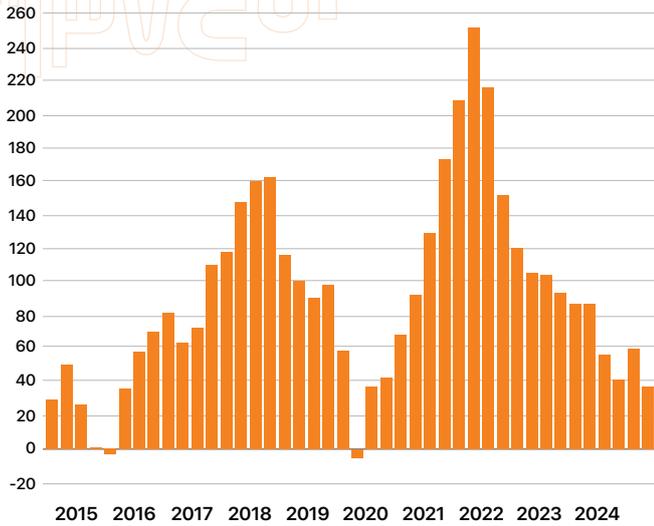
أقرت المملكة في يناير 2025 خطة الاقتراض السنوية بقيمة 139 مليار ريال، والمصممة لتمويل عجز متوقع قدره 101 مليار ريال إلى جانب سداد ديون مستحقة بقيمة 38 مليار ريال. وتستند الخطة إلى مزيج من التمويل المحلي والدولي، بما يتماشى مع هدف برنامج تطوير القطاع المالي الرامي إلى تعزيز أسواق رأس المال المحلية.

وفي يونيو 2025، أصدر المركز الوطني لإدارة الدين صكوكاً بقيمة 2.35 مليار ريال موزعة على خمس شرائح تستحق خلال الفترة ما بين عامي 2027 و2039، بما يعكس استمرار الثقة الاستثمارية في أدوات الدين السعودية.

ويعود انخفاض حجم إصدار الصكوك مقارنة بمايو، 4.08 مليار ريال، إلى دورة التمويل الاعتيادية لا إلى ضغوط سوقية، حيث حافظ المركز الوطني لإدارة الدين على مرونة تمكنه من توقيت الإصدارات المستقبلية وفقاً لظروف السوق واحتياجات السيولة.

## الميزان التجاري

### الميزان التجاري (مليار ريال)



شهد الميزان التجاري للمملكة تقلبات ملحوظة خلال الربع الثاني من 2025 قبل أن يسجل أداءً قوياً في ختامه. فقد تراجع فائض الميزان من 14.2 مليار ريال في أبريل بانخفاض بلغ 61.7% سنوياً إلى 9.5 مليار ريال في مايو، وهو الأدنى منذ ديسمبر 2024، ثم ارتفع بقوة في يونيو ليصل إلى 22 مليار ريال، محققاً نمواً شهرياً قدره 132%.

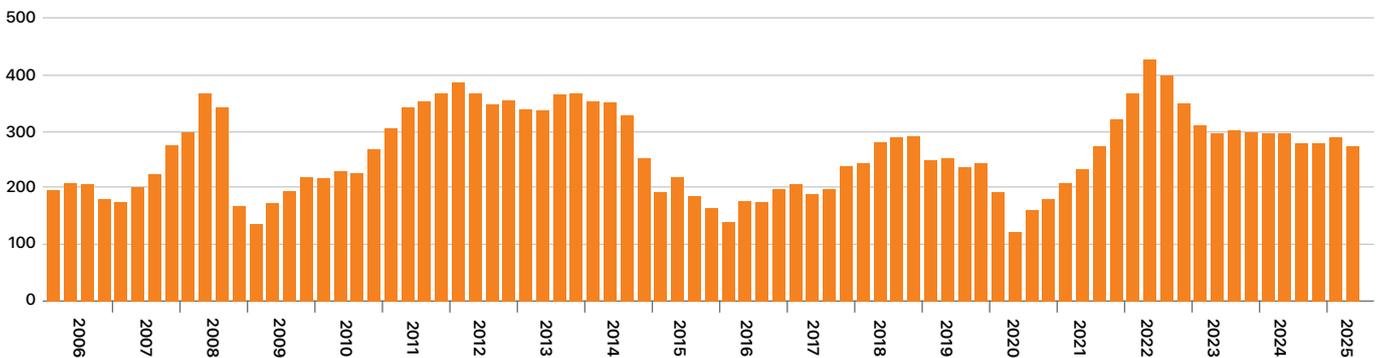
- في الربع الثاني من 2025، حققت المملكة فائضاً تجارياً، ما يعني أن صادراتها تجاوزت وارداتها.
- غير أن هذا الفائض شهد انخفاضاً حاداً بنسبة 56.2% مقارنةً بالربع ذاته من عام 2024.
- وقد بلغ الفائض التجاري 63 مليار ريال خلال الربع الأول من 2025، ما يمثل انخفاضاً نسبته 28% مقارنةً بإجمالي 88 مليار ريال سُجلت في الربع الأول من 2024.
- يعود هذا التراجع الكبير، بالأساس، إلى زيادة حجم الواردات المرتبطة بمشاريع رؤية 2030، والتي تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع والخدمات.

أرقام MACRO

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

بلغت قيمة الواردات في يونيو 2025 نحو 70 مليار ريال بارتفاع قدره 1.7% سنوياً، حيث شكّلت الآلات والمعدات الكهربائية 30.6% من إجمالي الواردات لتسجل نمواً سنوياً قوياً بواقع 29%. وتعكس هذه البنية استمرار جهود تكوين رأس المال الثابت، لا سيما في تعزيز القدرات الصناعية والبنية التحتية التقنية.

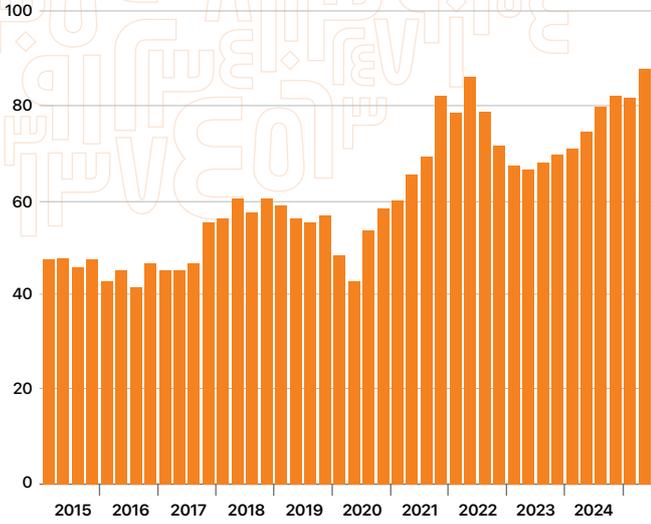
### إجمالي الصادرات السلعية (مليار ريال)



أرقام MACRO

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

## إجمالي الصادرات غير النفطية

إجمالي الصادرات  
مسار النمو الفصلي للصادرات السلعية

يونيو 2025

**92.1**مليار ريال  
زيادة بنسبة  
3.7% سنوياً

مايو 2025

**90.4**مليار ريال  
انخفاض بنسبة  
14% سنوياً

أبريل 2025

**90.3**مليار ريال  
زيادة بنسبة  
10.9% سنوياً

على الرغم من انخفاض إجمالي الصادرات في الربع الثاني بنسبة 7.3% سنوياً، نتيجةً لتراجع الصادرات النفطية بنسبة 15.8% سنوياً، إلا أن الصادرات غير النفطية شهدت ارتفاعاً بنسبة 17.8% سنوياً لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 88 مليار ريال في الربع الثاني من 2025. وقد ساهمت عمليات إعادة التصدير بدور محوري، حيث قفزت بنسبة 46.2% سنوياً، بما يعكس صعود المملكة كمركز تجاري إقليمي.

عزّز هذا الأداء التحول الهيكلي في تركيبة الصادرات السعودية، حيث تراجعت حصة النفط من إجمالي الصادرات من 74.7% في الربع الثاني من 2024 إلى 67.9% في الربع الثاني من 2025، وهو ما يُمثل أهم تحول هيكلي في صادرات المملكة العربية السعودية منذ عقود، بما يعكس التقدم المتسارع نحو تنويع القاعدة الاقتصادية ضمن مستهدفات رؤية 2030، وليس مجرد تقلبات مؤقتة في أسواق السلع الأساسية.

أرقام MACRO

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أظهرت صادرات المملكة غير النفطية زخماً قوياً في الربع الثاني من 2025، مما يؤكد نجاح جهود التنويع الاقتصادي. وشكلت هذه الصادرات ما يقارب 30% من إجمالي الصادرات، وهي نسبة في تصاعد مستمر مقارنة بالمستويات التاريخية.

## الصادرات غير النفطية

أظهرت المملكة في الربع الثاني من 2025 تقدماً متسارعاً في مسار التنويع الاقتصادي، مواصلةً الزخم القوي المسجل في الربع الأول حيث حققت الصادرات غير النفطية نمواً سنوياً بنسبة 13.4%. وقد شهدت الصادرات غير النفطية (بما في ذلك إعادة التصدير) زخماً ربع سنوياً قوياً على النحو الآتي:

يونيو 2025

**27.4**مليار ريال  
+22.1% سنوياً

مايو 2025

**31.12**مليار ريال  
+6.0% سنوياً

أبريل 2025

**28.4**مليار ريال  
+24.6% سنوياً



في مايو، فعالية استراتيجية تنويع الأسواق السعودية والقدرة التنافسية المتنامية لقاعدتها الصناعية الناشئة. وقد تعززت العلاقات التجارية الثنائية بشكل ملحوظ بين البلدين، حيث بلغت واردات الهند من المملكة العربية السعودية 2.16 مليار دولار في يونيو 2025، معظمها في منتجات الطاقة والبتروكيماويات، بينما استوردت المملكة العربية السعودية سلعاً هندسية (المكونات الإلكترونية و الآلات والمعدات الإنشائية، والأجهزة المنزلية) وأدوية ومنسوجات هندية بقيمة تزيد عن 1.38 مليار دولار.

وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية ك ثاني أكبر مصدر للواردات بنسبة 8.3% في يونيو، ما يعكس استمرار الطلب على التقنية والآلات ومنتجات قطاع الفضاء والطيران الأمريكية (مثل الطائرات والمركبات الفضائية والأقمار الصناعية ومكوناتها) التي تدعم مشاريع رؤية 2030. يُقلل تنويع قاعدة الواردات من الاعتماد على شريك تجاري واحد، بينما يضمن الوصول إلى أحدث التقنيات المتطورة الضرورية للتحول الصناعي في المملكة.

السعودية ارتفعت من 14.0% في مايو إلى 15.5% في يونيو، بما يدل على قوة الروابط التجارية بين البلدين رغم التوترات العالية.

وأكد ثبات الإمارات العربية المتحدة ك ثاني أكبر وجهة للصادرات بنسبة 9.1% في يونيو، بانخفاض طفيف عن 11.2% في مايو، على مكانة المملكة كمركز تجاري إقليمي مستفيداً من المزايا الجغرافية واستثمارات البنية التحتية. وقد شكلت الزيادة الكبيرة بنسبة 46.2% في صفقات إعادة التصدير خلال الربع الثاني من 2025 عاملاً محورياً في تعزيز العلاقات التجارية مع الإمارات بشكل خاص، حيث وجدت تدفقات إعادة التصدير طريقها إلى السوق الإماراتية، ما يبرز الدور الناشئ للمملكة العربية السعودية كمركز توزيع إقليمي.

بينما أظهر استقرار ترتيب الهند ك ثالث أكبر وجهة للصادرات بنسبة 9.1% في يونيو، ارتفاعاً من 8.9%

الاقتصاد السعودي

## التقرير الربعي الثاني لعام 2025

أرقام<sup>3</sup> إنتليجنس  
arsaam

أرقام  
arsaam